

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٢٢٠

الأربعاء، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد جايشنكار/السيدة كامبوج	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيينزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الكعبي
	أيرلندا	السيد مايزن
	البرازيل	السيد دي أكوستا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد كلياند
	فرنسا	السيد دوريفير
	كينيا	السيد كيماي
	المكسيك	السيد دي لافوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

## جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

توجه جديد لإصلاح تعددية الأطراف

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل

الدائم للهند لدى الأمم المتحدة (S/2022/880)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-75093 (A)



أُفتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## صون السلام والأمن الدوليين

### توجه جديد لإصلاح تعددية الأطراف

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ موجهة إلى  
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة  
(S/2022/880)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء الموقرين وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى. ويؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثلي إثيوبيا، أندريجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، البرتغال، بلغاريا، بنغلاديش، بولندا، تايلند، تركيا، الجزائر، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، رومانيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سلوفينيا، سنغافورة، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، الفلبين، فييت نام، قطر، كازاخستان، كوبا، الكويت، لاتفيا، لبنان، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مصر، المغرب، النمسا، نيبال، نيجيريا، اليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو سعادة السيد تشابا كوروسي، رئيس الجمعية العامة، للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/880، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢

موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): لطالما كان تعزيز تعددية الأطراف للتصدي للتحديات العالمية الراهنة على رأس قائمة أولوياتي منذ أن توليت منصب الأمين العام. وتقريرتي "خطتنا المشتركة" (A/75/982) والعملية التي بدأتها يهدفان في المقام الأول إلى تنشيط تعددية الأطراف للتعامل مع التهديدات المترابطة التي تواجهنا اليوم.

وحتى خلال أحلك فترات الحرب الباردة، حافظ صنع القرار بشكل جماعي والحوار المستمر في مجلس الأمن على نظام فعال للأمن الجماعي، وإن لم يكن مثاليا. والنظام الدولي الذي أقيم بعد الحرب العالمية الثانية نجح في منع صراع عسكري بين الدول الكبرى. وتعاونت الدول المسلحة بالأسلحة النووية للحد من أعدادها ومنع انتشارها وتقادي كارثة نووية. وساعد صنع السلام وحفظ السلام من قبل الأمم المتحدة على إنهاء النزاعات وإنقاذ ملايين الأرواح.

وبالرغم من هذا التقدم الهام، ما زلنا نواجه الكثير من التحديات نفسها التي واجهناها طوال ٧٦ عاما: الحروب بين الدول، وحدود قدرتنا على حفظ السلام، والإرهاب، ونظام للأمن الجماعي يعاني من الانقسام. وفي الوقت نفسه، تطور الصراع بشكل كبير. وشهدنا تغييرات أساسية في طبيعة القتال وأطرافه وأماكنه. الأسلحة الفتاكة باتت أرخص وأكثر تطورا من ذي قبل. والبشرية يمكنها إبادة نفسها تماما. وأزمة المناخ تسهم الآن في اندلاع النزاعات بطرق شتى. والآثار السلبية للتكنولوجيات الرقمية تنتشر. والمعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية مما يسمم النقاش الديمقراطي ويغذي عدم الاستقرار الاجتماعي.

وكثير من عناصر الحياة الحديثة يستخدم كأسلحة: الفضاء السيبراني، وسلاسل التوريد، والهجرة، والمعلومات، والخدمات التجارية والمالية والاستثمارات. ولم تواكب أطر التعاون العالمي هذا التطور. وسرعان ما تتحول الأمور إلى نهج الاستئثار بكل المكاسب وإلى الاستقطاب. ولا بد لنا من تحديث أدواتنا ومعاييرنا ونهجنا.

وستنظر الخطة الجديدة للسلام أيضا في كيفية تحسين مجموعة أدوات الأمم المتحدة الحالية. وتبين المبادرة المتعلقة بالنقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية أنه لا يزال للأمم المتحدة دور متميز ومهم في الوساطة لإيجاد حلول للتحديات العالمية. ويجب أن نبني على هذه النهج المبتكرة وأن نوسع نطاقها. كما أن أدواتنا وعملياتنا الحالية تتطوي على قيمة هائلة وقد ساهمت في إنقاذ العديد من الأرواح. وعلينا أن نفعل كل ما في وسعنا للاستثمار فيها وتكييفها مع الحقائق الجديدة. وعندما تخفق، غالبا ما يكون ذلك بسبب مطالبتها بفعل المستحيل. وأنتقل إلى إجراء مزيد من المناقشات مع الدول الأعضاء بشأن هذه العملية المهمة.

(تكلم بالفرنسية)

إن الاستعداد للمستقبل يمثل تحديا للأمم المتحدة بأسرها. وتعكف الدول الأعضاء على العمل جاهدة لتطوير أجهزة الاجتماعات الحكومية الدولية وفقا لاحتياجات وحقائق اليوم، وأرحب بالمفاوضات الجارية في الجمعية العامة منذ عام ٢٠٠٨.

وتدرك غالبية الدول الأعضاء الآن أنه ينبغي إصلاح مجلس الأمن ليعبر عن الحقائق الجيوسياسية المعاصرة. وآمل أن تتمكن المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء من العمل معا لتحقيق قدر أكبر من توافق الآراء بشأن المضي قُدما وبخصوص شروط الإصلاح. وأنا والمنظمة على استعداد لتقديم الدعم اللازم. ويستفيد المجلس بالفعل من أساليب العمل الجديدة المطبقة، بما في ذلك المناقشات المفتوحة والآليات غير الرسمية الرامية إلى تعزيز التعاون مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وقد مكن إسهام المنظمات المعنية بحقوق المرأة في المجلس من النهوض بعملنا الوقائي وتعزيز إجراءاتنا استجابة للنزاعات الجارية. وما من شك في أن المشاورات المفتوحة أمام طائفة أوسع نطاقا من أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة والأشخاص المتأثرون بالنزاعات والتشريد وانتهاكات حقوق الإنسان، مفيدة لعمل المجلس وتأثيره ومصداقيته.

الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة يطلب مني أن أتقدم بتوصيات محددة بشأن طائفة واسعة من التهديدات - في البر والبحر، وفي الفضاء والفضاء الإلكتروني. واستجابة لذلك، وفي إطار تقريرتي "خطتنا المشتركة"، اقترحت خطة جديدة للسلام، آمل أن أقدمها إلى الدول الأعضاء في عام ٢٠٢٣. وخطة السلام الجديدة هذه ستركز على المدى الطويل وتتطلب من منظور واسع. وستخاطب جميع الدول الأعضاء وتعالج كامل نطاق التحديات الأمنية الجديدة والقديمة التي نواجهها - المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وستنظر في طرق لتحديث أدواتنا الحالية للوساطة وحفظ السلام وبناء السلام ومكافحة الإرهاب. وستنظر أيضا في التهديدات الجديدة والناشئة في المجالات غير التقليدية، بما في ذلك الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي.

وستعترف الخطة الجديدة للسلام بالصلات القائمة بين العديد من أشكال الضعف وحقوق الإنسان وهشاشة الدول واندلاع النزاعات. إنها فرصتنا للتقييم وتغيير المسار لأن العمل كالمعتاد لا يعني أن الأمور ستبقى على حالها. ففي عالم لا يقين فيه سوى عدم اليقين، هذا يعني أن الأمور ستزداد سوءا بصورة شبه مؤكدة. وستهدف الخطة الجديدة للسلام إلى معالجة مجموعة من المسائل الصعبة. وستضع رؤية لعمل الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن لعالم يمر بمرحلة انتقالية وعهد جديد من المنافسة الجيوسياسية.

وستحدد الخطة نهجا شاملا للوقاية، يربط بين السلام والتنمية المستدامة والعمل المناخي والأمن الغذائي. وستنظر في الكيفية التي يمكن للأمم المتحدة بها أن تكيّف أدواتها للسلام والأمن مع عصر التهديدات السيبرانية وحرب المعلومات وغير ذلك من أشكال النزاع. وستهيّب بالدول الأعضاء وضع أطر جديدة لتعزيز الحلول المتعددة الأطراف وإدارة المنافسة الجيوسياسية الشديدة. وستدعو إلى وضع معايير ونظم وآليات مساهلة جديدة لتعزيز النظام المتعدد الأطراف في المجالات التي ظهرت فيها ثغرات. وستنظر في الكيفية التي يمكننا بها تعزيز حوارنا مع الجهات من غير الدول، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، لمواجهة تحديات عصرنا.

التي استرشدت بها العلاقات بين الدول لأكثر من ٧٥ عاما أسئلة عميقة مهمة - وقد يقول البعض وجودية - في وقت تمس حاجة العالم إليها.

ولكن بينما نخرج من قبضة جائحة مرض فيروس كورونا ونتعامل في نفس الوقت مع أزمة المناخ وحالات الطوارئ المطولة للديون والغذاء والطاقة، هناك شيء واحد واضح: هذه التحديات العالمية أكبر بكثير من أن نتعامل معها أي دولة بمفردها. وأفضل أمل لنا، أملنا الوحيد، هو دائما إيجاد حل متعدد الأطراف، يُصمم وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

فلنتذكر أن الإجراءات المتخذة هنا في الأمم المتحدة لها تأثير على ٨ بلايين شخص في العالم. ويجب أن نحسن حياة الناس الذين يعتمدون علينا ولا بد بنا أن نعمل ذلك في مرحلة تشهد تغيرا واستقطابا عالميين شديدين. ولكن مثلما أن لأعمالنا آثارا عميقة في جميع أنحاء العالم، فإن تقاعسنا عن العمل - في الجمعية العامة، أو بصورة أكثر تواترا في مجلس الأمن، له أيضا آثار عميقة. وفي كثير من الأحيان، تحول الانقسامات الجيوسياسية الحادة دون تبلور الاستجابات ودون إحراز تقدم في المجلس.

والسؤال الذي أطرحه على أعضاء المجلس بسيط: هل ستستمر تلك الانقسامات في التغلب على قدرتهم الجماعية على صون السلام والأمن الدوليين؟ وثمة تذكير بمهمتهم في اللوحة الجدارية المعلقة في هذه القاعة فوق رؤوسهم والتي يرونها يوميا: فهل سيختارون طائر العنقاء، المرسوم في لوحة بير كروغ، الذي ينهض من رماد الحرب، أم الألم والدمار اللذين جسدهما بيكاسو في لوحته الجدارية، غرنیکا، المعلقة خارج هذه الأبواب مباشرة؟

يمكن لتعددية الأطراف أن تتجح، ولكن يجب عليها أن تعمل بشكل أفضل. لقد وضعت الدول الأعضاء في الجمعية العامة البالغ عددها ١٩٣ دولة ثقتها في أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥. وبوصفها دولا أعضاء في الجمعية العامة ومجلس الأمن، فقد انتخبت أغلبية الدول الممثلة هنا ووضعت ثقتها في البقية من خلال الميثاق. إن هذه الدول

وأنوه أيضا بدعوات الدول الأعضاء إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار تعددية الأطراف بعد إصلاحها. وقد أظهرت الجمعية العامة أنها تؤدي دورا قيما في جعل الدول الأعضاء تنظر في المسائل المدرجة في جدول أعمالها. وفي هذا العام تحديدا، اتخذت الجمعية العديد من القرارات المهمة، ولا سيما بشأن الحرب في أوكرانيا والحق في بيئة صحية واستخدام حق النقض من جانب أعضاء مجلس الأمن.

إن الأمانة العامة على استعداد لتقديم الدعم فيما يتعلق بأي مقرر تتخذه الدول الأعضاء لتبسيط ممارسات الجمعية العامة - القرارات، وعرض التقارير، وعمل اللجان - أو لتعزيز عمل الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية.

وفيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن مؤتمر القمة المقترح عقده مرة كل سنتين بينه وبين رؤساء دول وحكومات مجموعة العشرين والأمين العام والمؤسسات المالية الدولية سيشكل خطوة مهمة نحو تحسين تنسيق الحوكمة العالمية وإنشاء نظام مالي عالمي متكيف مع عالم اليوم.

إن التحدي المائل أمامنا واضح. ولدينا الفرصة ومن واجبنا أن نتذكر الوعد المكرس في ميثاق الأمم المتحدة: إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ويجب أن نفي بهذا الوعد من خلال تعددية أطراف منشّطة وفعالة وتمثيلية وشاملة للجميع.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الأمين العام على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لرئيس الجمعية العامة.

**السيد كوروشي (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الوزير جايشانكار والبعثة الهندية على تنظيم هذه المناقشة البالغة الأهمية. وأشيد أيضا بالهند وبالأعضاء الأربعة الآخرين في مجلس الأمن المنتهية ولايتهم - أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج - على إسهاماتهم المهمة في السلام والأمن الدوليين خلال العامين الماضيين.

إننا نمر بلحظة فارقة بالنسبة لتعددية الأطراف - عند مفترق طرق تاريخي. وتواجه القواعد والمعايير والصكوك والمؤسسات الدولية

الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، التي تشارك فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ دولة. وهذا واجب كُلفت به الجمعية العامة منذ سنوات عديدة، ولكن النتيجة لا تزال أقل مما كان متوقعا.

وخلال الأسبوع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر، أبرز أكثر من ثلث قادة العالم الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن. وأنا أؤيد تأييدا تاما تركيزنا اليوم على الخطوات الملموسة التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء. وأرجو من كل عضو في المجلس، بصفته عضوا في الجمعية العامة، أن يتصدى لهذا التحدي وأن ينتقل من موقف "لا" أو "لاحقا" إلى موقف "نعم" و "الآن".

وإذ نشرح في مناقشتنا، أحث أعضاء المجلس على التفكير في أولئك الذين يعتمدون عليهم وعلى قدرتهم على التوصل إلى اتفاق لضمان سلامتهم ورفاههم؛ وضمان إيصال المساعدات الإنسانية التي من شأنها إنقاذ حياتهم؛ ودعم عمليات السلام الشاملة للجميع بمشاركة كاملة ومتساوية وهادفة للمرأة والفئات المهمشة، والتي من شأنها إنهاء القتال والمعاناة في مجتمعاتهم؛ ودعم عمليات تسريح المقاتلين السابقين والجنود الأطفال والتي من شأنها لم شمل أسرهم؛ وضمان الحماية من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع الذي ينبغي ألا يتعرض له أحد مطلقا.

ووفقا للقول المأثور، لا يوجد شيء نجاحه غير مضمون أكثر من أخذ زمام المبادرة في ترتيب الأمور بطريقة جديدة. وبالنسبة لنا اليوم، أود أن أضيف أنه لا يوجد شيء أكثر ضرورة من ذلك. فالجمود يُترجم إلى طريق مسدود بالنسبة لملايين الأطفال والنساء والرجال والأسر الذين يعانون جميعا من العواقب. إنهم يضعون ثقتهم فينا لنتجاوز ديناميات القوة.

وأناشد مجلس الأمن أن يستجيب بإعطاء الأولوية للحوار والدبلوماسية، ومقايضة الخلافات السياسية بإرادة سياسية حقيقية لإيجاد حلول، وتجاوز حسابات عدم الثقة والمنافسات القديمة والتركيز على ما يوحدنا جميعا. وإلى جانب مكتبي، أقف على أهبة الاستعداد لدعم الدول الأعضاء لتحقيق تلك الغاية بأي طريقة ممكنة.

تتوقع من كل عضو في المجلس أن يعمل من أجل خير الجميع وأن يدعم الميثاق. وقد فعل أعضاء المجلس ذلك مرات كثيرة جدا، وبذلك أنقذوا أرواحا يفوق عددها الحصر.

وفي الأسبوع الماضي تحديدا، قرر المجلس منح إعفاء لأغراض إنسانية على نطاق نظم جزاءات الأمم المتحدة. وسيكون لذلك تأثير مباشر على الكثير من الناس الذين يعيشون في ظل ظروف قاسية - ولكن هناك أيضا أمثلة على فشل العمل الجماعي. واسمحوا لي أن أذكر واحدا منها فقط. فبعد ما يقرب من ١٠ أشهر من الحرب في أوكرانيا، لم يتخذ مجلس الأمن قرارا واحدا للتخفيف من حدة هذا النوع تحديدا من الأزمات الذي أنشئت الأمم المتحدة لمنعه.

ولكي تعزز الأمم المتحدة أهميتها - علة وجودها - ولكي تتمكن المنظمة من البقاء، يجب عليها أن تقدم حلولاً للمستخدمين النهائيين، جميعهم وعددهم ثمانية بلايين نسمة. إن الأشخاص الذين نخدمهم لا ينظمون حياتهم بدقة في صناديق تُسمى "حقوق الإنسان" و "التنمية" و "السلام". ومن مسؤوليتنا، بشكل فردي وجماعي، أن نتصدى لذلك التعقيد.

ومن المنطقي أن نتعاون على مستوى الهيئات والأجهزة والعمليات وأن نبني على الجهود الجارية بالفعل. وقد فتحت ما تُسمى بمبادرة حق النقض بابا هاما لشكل جديد من أشكال التعاون والمساءلة. وبانت الجمعية ملزمة باتخاذ إجراء عند عرقلة اعتماد قرار في المجلس. وعملا بالولاية التي أناطتها الدول الأعضاء بالجمعية، سأعقد مناقشة رسمية خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة بشأن استخدام حق النقض. وستتيح تلك المناقشة لها إمعان التفكير في تلك المبادرة وفي كيفية جعل هيئتنا تعملان معا على نحو أوثق في الاضطلاع بمهامهما، دعما للسلام والرخاء على حد سواء.

خارج هذه القاعة، تشارك الدول الأعضاء في ١٥ عملية تفاوضية بشأن طائفة من القضايا، من مكافحة الإرهاب والصحة إلى التنمية المستدامة والحكومة الرقمية. ويجلس العديد من الميسرين إلى طاولة المجلس اليوم. وتتمثل واحدة من تلك العمليات في المفاوضات

والسبعين للجمعية العامة، شهدنا جميعا شعورا متناميا مؤيدا للإصلاح، والتحدي المائل أمامنا هو ترجمة ذلك إلى نتائج ملموسة.

وقد تسارعت وتيرة الدعوة إلى التغيير بفعل الضغوط المتزايدة على النظام الدولي التي شهدناها في السنوات الأخيرة. فمن ناحية، أبرزت تلك الضغوط أوجه الإجحاف والقصور في الطريقة التي يعمل بها العالم حاليا. ومن ناحية أخرى، سلطت الضوء أيضا على ضرورة توسيع نطاق التعاون وتعميقه لإيجاد حلول.

وأود أن أقدم بعض الأمثلة. خلال جائحة مرض فيروس كورونا، حصلت العديد من بلدان الجنوب الضعيفة على لقاءاتها الأولى من خارج مصادرها التقليدية. والواقع أن تنوع الإنتاج العالمي كان في حد ذاته اعترافا بمدى تغير النظام القديم.

كما أبرزت الآثار غير المباشرة لحالات النزاع ضرورة وجود حوكمة عالمية أوسع نطاقا. فلم يتم التعبير بشكل كاف عن الشواغل الأخيرة بشأن الأمن الغذائي والأسمدة والوقود في أعلى مجالس صنع القرار. ودفع ذلك الكثيرين في العالم إلى الاعتقاد بأن مصالحهم لا تهم. ولا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك مرة أخرى.

عندما يتعلق الأمر بالعمل المناخي والعدالة المناخية، فإن الوضع ليس بأفضل. فبدلا من معالجة المسائل ذات الصلة في المحفل المناسب، شهدنا محاولات للإلهاء وتحويل الانتباه.

وفيما يتعلق بالتحدي الذي يمثله الإرهاب، حتى في الوقت الذي يوحد فيه العالم صفوفه باستجابة أكثر جماعية، يُساء استخدام المنصات المتعددة الأطراف لتبرير أفعال الجناة وتوفير الحماية لهم.

إن كل مثال من الأمثلة السالفة الذكر يقدم حجة قوية للتوقف عن العمل كالمعتاد في المجال المتعدد الأطراف. ونحن لا نحتاج إلى زيادة أصحاب المصلحة فحسب، بل أيضا إلى تعزيز فعالية ومصداقية تعددية الأطراف في نظر المجتمع الدولي وفي نظر الرأي العام العالمي. وهذا هو الغرض من التوجه الجديد لإصلاح النظام المتعدد الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوروشي على إحاطته.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية الهند.

أشكر جميع المشاركين على انضمامهم إلينا في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن اليوم بشأن موضوع ذي أهمية متزايدة. ونعرب عن تقديرنا الخاص لحضور الأمين العام ورئيس الجمعية العامة. إن حضورهما يجسد أهمية الموضوع المطروح.

نجتمع في هذه القاعة اليوم لإجراء حوار صادق بشأن فعالية المؤسسات المتعددة الأطراف التي أنشئت قبل أكثر من ٧٥ عاما. ويتمثل السؤال المطروح علينا في ما هي أفضل طريقة لإصلاح هذه المؤسسات، خاصة وأن ضرورة الإصلاح تصبح على نحو متزايد عاما بعد عام أمرا لا يمكن إنكاره. ولن تساعد هذه المناقشة ونتائجها في تحديد شكل الأمم المتحدة التي نود أن نراها فحسب، بل ستساعد أيضا في تحديد شكل النظام العالمي الذي يعبر على أفضل وجه عن الحقائق المعاصرة.

وتتبع الحاجة إلى توجه جديد لإصلاح النظام المتعدد الأطراف من هذا الاعتراف الواسع النطاق. ولئن كانت هذه المسألة تهم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإن ثمة مصلحة مهمة لمجلس الأمن أيضا في النظر في هذه المسألة الحاسمة لأنه سيترتب عليها في نهاية المطاف تداعيات مباشرة على صون السلام والأمن الدوليين، ومن الملائم تماما أن تجري هذه المناقشة بوصفها مناقشة مفتوحة.

وندرك جميعا أن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة منذ أكثر من ثلاثة عقود. وبينما سارت المناقشات بشأن الإصلاحات ببطء وبلا هدف، فإن العالم الحقيقي قد تغير بشكل كبير. ونرى ذلك من حيث الازدهار الاقتصادي والقدرات التكنولوجية والنفوذ السياسي والتقدم الإنمائي. وقد تجسد التشتت الواسع للقدرات والمسؤوليات، على سبيل المثال، في ظهور مجموعة العشرين. وبدأ عموم أعضاء الأمم المتحدة يدركون ذلك الأمر بصورة مطردة. وخلال الأسبوع الرفيع المستوى من الدورة السابعة



لن تحقق "خطتنا المشتركة" (A/75/982) ومؤتمر قمة المستقبل نتائج إلا إذا استجابا للنداءات المتزايدة من أجل إصلاح تعددية الأطراف. الإصلاح هو حاجة اليوم، وأنا واثقة من أن دول الجنوب على وجه الخصوص تشاطر الهند تصميمها على المتابعة.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لعضو مجلس الوزراء ووزير الثقافة والشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة.

**السيدة الكعبي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):**

في البداية، أود أن أشكر الهند على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وأشعر بالامتنان للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ورئيس الجمعية العامة، السيد تشابا كوروشي، على إحاطتيهما. كما أود أن أهنئكم، سيدتي، وأن أهنئ البعثة الهندية على فترة ولاية ثامنة ناجحة للغاية في مجلس الأمن. إن صوتكم في هذه القاعة ضروري، وتكرر الإمارات العربية المتحدة تأييدها لطلب الهند الحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن بعد إصلاحه.

منذ عام ١٩٤٥ تطور النظام المتعدد الأطراف، المستند إلى الأمم المتحدة والقائم على القانون الدولي، فأصبح هيكلًا كبيرًا ومعقدًا. إن تعددية الأطراف هي التي يعود إليها الفضل الكبير في أن مؤسساتنا واستجاباتنا قد تكيفت وتوسعت بمرور الزمن حتى تلبي الاحتياجات الناشئة للبشرية، ومع ذلك فإن أي مسح للمشهد العالمي يكشف عن اتساع الفجوة بين تطلعات تعددية الأطراف والواقع المعاصر. وللبدء في معالجة هذا التباعد يجب على الإصلاح أن يكيف النظام المتعدد الأطراف بثلاث ديناميات أساسية.

أولاً، دول الجنوب في وضع مجحف تماماً في الحوكمة المتعددة الأطراف. ويتجلى هذا بشكل خاص هنا، في أهم أجهزة الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين. فلا يعكس هيكل مجلس الأمن الواقع الجغرافي السياسي أو تنوع المجتمع الدولي. ونتيجة لذلك، فإن العالم العربي وأفريقيا - المنطقتين اللتين لديهما أكبر مصلحة في جدول

وإذا كنا نريد حدوث ذلك، ينبغي أن يكون للدول الأعضاء من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، فضلاً عن الدول الجزرية الصغيرة النامية، تمثيل موثوق ومستمر في مجلس الأمن. فلم يعد من الممكن اتخاذ القرارات المتعلقة بالمستقبل دون مشاركتها. ومن المهم بنفس القدر جعل أساليب عمل وعمليات المؤسسات العالمية، بما فيها المجلس، أكثر خضوعاً للمساءلة وأكثر موضوعية وشفافية. وعدم القيام بذلك لن يؤدي إلا إلى تعريض المجلس لاتهامات التسييس.

ولنتذكر أنه في كل معلم من معالم الدبلوماسية المتعددة الأطراف تم الإعراب على أعلى المستويات عن الرغبة في الإصلاح. ويتراوح ذلك بين إعلان الألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٠. وفي هذا العام أيضاً، استمعت الجمعية العامة إلى دعوات للإصلاح من أكثر من ٧٠ زعيماً - أي أكثر من ضعف العدد في عام ٢٠٢١. لماذا إذن نخفق في تحقيق هذه الرغبة القوية في التغيير؟

تكمن الإجابة في طبيعة عملية المفاوضات الحكومية الدولية نفسها. أولاً، إنها العملية الوحيدة من هذا النوع في إطار الأمم المتحدة التي تجري بدون أي إطار زمني. ثانياً، إنها أيضاً عملية فريدة من نوعها حيث يتم التفاوض فيها بدون أي نص. ثالثاً، لا يوجد حفظ سجلات يتيح تقدير التقدم المحرز والمضي بها قدماً. لكن ليس هذا كل شيء. لقد تم اقتراح عدم البدء بالمفاوضات إلا بعد التوصل إلى توافق في الآراء. ومن المؤكد أنه لا يمكن أن تكون هناك حالة أكثر تطرفاً لوضع العربية أمام الحصان. بعد ثلاثة عقود من تشكيل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن ليس لدينا ما يُظهره لهذه الأسباب تحديداً. وهذا يخلق شعوراً بالإحباط الشديد بين سائر الأعضاء. ولن يقبلوا محاولات اقتراح إجراء تغييرات تدريجية كبديل.

لقد كان الأمين العام محقاً في دعوته إلى "تحويل لحظة الأزمة هذه إلى لحظة لتعددية الأطراف"، ولكن يجب أن تستوعب تلك اللحظة حس التغيير ولا يمكن أن تظل أسيرة الماضي - ففي نهاية المطاف،

إن النظام المتعدد الأطراف هو إنجاز استثنائي. وعندما منحت لجنة نوبل كوفي عنان والأمم المتحدة جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠١ فقد فسرت التأخير في ذلك بأن اعترفت بأنه كان يمكن للأمم المتحدة الفوز بالجائزة في كثير من الأحيان لدرجة أنها لم تفز بها في نهاية المطاف. فهي قد استعادت السلام وأعدت بناء مجتمعات وقضت على أمراض وحاربت الجوع في أنحاء كثيرة من العالم. وليس ذلك سوى جزء مما نخسره بعدم الالتزام بإحداث التغيير المجدي. ودائما ما تكون نقطة البداية للإصلاح هي التمثيل العادل في صنع القرار ووضع المعايير - ولكنها مجرد نقطة بداية. علاوة على ذلك، يجب أن تتكيف تعددية الأطراف مع عالم تؤثر فيه أطراف فاعلة غير حكومية على العمليات العالمية. ويؤكد تغير المناخ والجائحة وانعدام الأمن الغذائي وأزمة الديون على الحاجة إلى المزيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وبالمثل، تعزز منظمات المجتمع المدني العمل المتعدد الأطراف في مختلف أنحاء العالم من خلال القيام بعمل حيوي. ففي الموصل، على سبيل المثال، حيث تشارك الإمارات العربية المتحدة مع اليونيسكو لاستعادة التراث الثقافي، شهدت أنا بنفسني مدى اعتماد المصالحة وبناء السلام على المجتمع المدني.

لن يكون إصلاح تعددية الأطراف سهلا. وتحقيق نتائج ملموسة سيتطلب منا جميعا تقديم تنازلات والاتفاق على حلول توفيقية، سواء في المفاوضات الحكومية الدولية أو الاستعراض العام للحصص. ولكننا، مثل الجميع هنا، سمعنا النداءات المتزايدة من أجل الإصلاح ونذكر أن مقاومتها تعني أننا نعيش في وقت مستقطع. ونعلم أيضا أن الأمم المتحدة، بل يمكن القول إن النظام المتعدد الأطراف برمته، قد خرجا من إحدى أكثر الفترات قتامة في تاريخ البشرية. واليوم، يواجه العالم ما أسماه الأمين العام أكبر اختبار مشترك لنا منذ الحرب العالمية الثانية. يجب أن نصغي إلى تحذيره بالبصيرة الحازمة التي هي سمة مميزة للبشرية وأن نعمل بشكل جماعي لضمان أن تكون تعددية الأطراف صالحة للغرض المنشود في القرن الحادي والعشرين.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للولايات المتحدة والعضو في حكومة الرئيس بايدن.

أعمال المجلس - لا يزالان محرومين من حقوقهما في كلتا فئتي العضوية. وينطبق الشيء نفسه على مؤسسات بريتون وودز، حيث تحافظ الصيغة البالية لتحديد حصص التصويت على بنية حكم غير تمثيلية إلى حد كبير، الأمر الذي يخلق وضعاً يكون فيه تمثيل أكبر اقتصاديين في العالم النامي ناقصا بشدة.

ثانيا، تهدد التوترات الجيوسياسية المتصاعدة التعاون في مواجهة التحديات العالمية الملحة. والفكرة المتأصلة في الرؤية التأسيسية للمجلس تسود مجمل النظام المتعدد الأطراف. ومن شأن التفاعل المنتظم - والوضع المتميز للدول الكبرى - أن يحفز التعاون الدولي السلمي والمستدام. إلا أن الاستقطاب المتصاعد يعرقل بشكل متزايد العمليات المتعددة الأطراف البالغة الأهمية. وهنا في المجلس، على سبيل المثال، أصبح من الأكثر صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل التي عادة ما تؤدي إلى الإجماع، مثل تجديد الولايات الحيوية لعمليات السلام. وبالمثل، يعاني التنسيق داخل المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بالعمل المتعدد الأطراف بشأن أزمة الديون التي تبلغ قيمتها ٢,٥ تريليون دولار وتخيم على دول الجنوب.

ثالثا، تكثف الدول المتوسطة والبلدان النامية والدول الصغيرة جهودها بشكل متزايد لضمان استمرار الحوار والتقدم المتعددي الأطراف. وقد تجلى ذلك في مؤتمر قمة مجموعة العشرين في بالي؛ وفي عمل تركيا مع الأمين العام بشأن مبادرة حبوب البحر الأسود؛ وفي المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مصر، لا سيما مع الإدراج التاريخي للخسائر والأضرار كبنء على جدول الأعمال. وبالمثل، اضطلع أعضاء المجلس المنتخبون في السنوات الأخيرة بمسؤولية أكبر عن صياغة الوثائق الختامية والتفاوض بشأنها، مما ساعد على كسر الجمود وإنتاج نصوص أكثر شمولاً واستجابة، بما في ذلك بعض القرارات البارزة للمجلس. وبصفتي الوزير المسؤول في الإمارات العربية المتحدة عن جهودنا المعنية بحماية التراث الثقافي في حالات النزاع، فإنني ممتن بشكل خاص لإيطاليا على شراكتها مع فرنسا بشأن القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧).



العالم اليوم. فعلى أن نحوي أزمة تغير المناخ ونقضي على جائحة مرض فيروس كورونا ونضع حداً لأزمة الجوع العالمية. وعلى أن ندافع عن حقوق الإنسان ونعزز جهودنا الإنسانية ونتصدى للجائحة المستمرة ونمنع حدوث الجائحة الأتية، والأهم من ذلك كله، أن ندافع عن ميثاق الأمم المتحدة ونحاسب من يسعون إلى تقويضه.

وتحقيقاً لذلك، ترى الولايات المتحدة أنه يمكننا، بل ويجب علينا، أن نمضي قدماً في وضع جدول أعمال إيجابي لمستقبل الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن نبني توافقاً في الآراء حول مستقبل نصلو إليه بشكل جماعي؛ وهو مستقبل نتمسك فيه جميعاً بميثاق الأمم المتحدة؛ ونعالج فيه التحديات العالمية التبعية في عصرنا، من قبيل الأمن الغذائي والتهديدات الصحية العالمية والفقر المدقع والتنمية المستدامة وجهود الوساطة في النزاعات؛ ونحمي فيه مواردنا المشتركة المترابطة؛ وندافع فيه عن الاحترام العالمي لحقوق الإنسان. ويجب علينا، لكي يتسنى لنا أن نشهد ذلك المستقبل، أن نعزز الأمم المتحدة. ولذلك تسعى الولايات المتحدة إلى وضع خطة لتحديث الأمم المتحدة تتسق مع تلك الرؤية - وهي خطة تشمل إصلاح مجلس الأمن. ولذلك أوضحت، خلال زيارة قمت بها إلى مسقط رأس الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، مبادئنا الستة الواضحة التي تصبغ أنماط السلوك المسؤول لأعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك التزامنا بالامتناع عن استخدام حق النقض، إلا في ظل ظروف نادرة واستثنائية. وتلك هي المعايير التي نضعها لأنفسنا ويمكن لجميع الأعضاء أن ينتظروا منا الالتزام بها.

ولذلك كنا فخورين بالمشاركة في تقديم مبادرة من مجموعة من البلدان التقدمية، بقيادة ليختنشتاين، التي تطلب إلى الجمعية العامة عقد جلسة بعد أي استخدام لحق النقض. ولهذا السبب أيضاً، أعلن الرئيس بايدن في الدورة الحالية للجمعية العامة أن الولايات المتحدة تؤيد توسيع عضوية مجلس الأمن في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة على حد سواء، بما في ذلك العضوية الدائمة لأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/77/PV.6). وينبغي لمجلس الأمن أن يجسد واقعنا العالمي الراهن، لا الواقع العالمي قبل ٧٧ عاماً

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، معالي الوزير جايشانكار، على اختياركم التركيز على مستقبل تعددية الأطراف وأهمية إصلاح الأمم المتحدة أثناء رئاسة الهند لمجلس الأمن. وأود أن أرحب بكم هنا في القاعة خلال الشهر الأخير للهند في المجلس، كما أهنيء الهند على النجاح الذي حققته في فترة ولايتها التي استمرت عامين. وأشكر الأمين العام على البيان الذي أدلى به. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى رئيس الجمعية العامة، السيد كوروشي، على بيانه وما يبذله من جهود للنهوض بالأمم المتحدة لتصبح مرنة وقادرة على تحقيق الغرض المنشود منها.

ماذا يعني أن تكون مؤسسة عمرها ٧٧ عاماً قادرة على تحقيق الغرض المنشود منها؟ وما هو الغرض المنشود من الأمم المتحدة؟ في عام ١٩٤٥، عندما التقى مندوبون من جميع أنحاء العالم في سان فرانسيسكو، أوضح الرئيس ترومان هذا الغرض في ملاحظاته الافتتاحية. فقد قال إن المؤتمر سيكسر طاقاته وجهوده حصراً لحل مشكلة واحدة تتمثل في إنشاء المنظمة الأساسية المنوطة بحفظ السلام - وأكرر، حفظ السلام. وكان هذا مقصدنا الأصلي. وبالطبع، لم نوفق بالنجاح دائماً. فالحروب ظلت تندلع، بما في ذلك حرب شنها عضو دائم في مجلس الأمن في العام الماضي. وكثيراً ما حال الجمود دون إحرار تقدم، واستمرت المعاناة الإنسانية. ومع ذلك، فقد شهدنا في الوقت نفسه نجاحاً هائلاً في تحقيق الرؤية الأصلية لميثاق الأمم المتحدة. وهي رؤية اتسع نطاقها بما يتجاوز صون السلام والأمن لتشمل حقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية.

لقد كبحنا معاً جماح انتشار الأسلحة النووية. ومعاً، اعتمدنا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومعاً، أرسلنا قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لوقف الفظائع الجماعية وتوصلنا إلى هدن وأبرمنا اتفاقات سلام دائمة عن طريق المفاوضات وجهود الوساطة. وانتشلنا، معاً، أكثر من مليار شخص من براثن الفقر وقدمنا المساعدات الإنسانية على نطاق لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يساهم به. وكلها إنجازات رائعة، ولكنها لا تستطيع أن تجعلنا نشعر بالرضا عن حالة

على تلك المبادرة. ونرى أنها يمكن أن تكون أساسا تستند إليه تلك المناقشة المهمة والعمل الذي ينتظرنا. وفي العام المقبل، دعونا نلتزم بالاضطلاع بذلك العمل. فلنبن توافقا جديدا في الآراء - توافقا من شأنه أن يدفعنا نحو مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي اقترحه الأمين العام، بالتزام متجدد بالميثاق ورؤية مشتركة لمنظومة أمم متحدة أقوى. فلنبن أمم متحدة تخدم أطفالنا وأطفالهم - أمم متحدة يمكن أن يفخروا بها وتعزز بناء عالم أكثر سلما وانفتاحا وازدهارا لنا جميعا.

**السيد كلياند (غانا) (تكلم بالإنكليزية):** أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، بصفنكم وزيرا لخارجية الهند، وكذلك وفد الهند على رئاسة بلدكم لمجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. ونرحب بمحور تركيز مناقشة اليوم المفتوحة ونؤيد التزامها تعزيز المناقشات بشأن نوع التوجه المطلوب لتحقيق الإصلاح الذي طال انتظاره للنظام المتعدد الأطراف. ونشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على عمق بيانه ووضوحه. ونتوجه بالشكر أيضا إلى السيد تشابا كوروشي، رئيس الجمعية العامة، على ملاحظاته الثاقبة.

قبل سبعة وسبعين عاما، أورتنا الآباء المؤسسون للأمم المتحدة نظاما متعدد الأطراف صُمم لكفالة السلام والاستقرار العالميين. وارتكز ذلك النظام على الحظر المطلق للاستخدام غير المبرر للقوة والسعي إلى تحقيق التطلعات إلى عالم أكثر ترابطا. وعندما نلقي نظرة على التاريخ، نرى الجهود المنسقة التي بُذلت على مر السنين لصون السلام والأمن الدوليين وتعزيز سيادة القانون الدولي ومنع نشوب حرب عالمية كارثية. ولا يسعنا إلا أن نخلص إلى أن المؤسسين كانوا على حق في طموحاتهم وأنه ثمة ما يبرر إلى حد كبير الجهود الدؤوبة التي بذلوها في سان فرانسيسكو. ولكننا أيضا لسنا غافلين عن حقيقة أن طبيعة وتواتر الأزمات العالمية في حقبة ما بعد عام ١٩٤٥ قد تطورت. فنحن نشهد اليوم أزمات معقدة ومتعاقلة ومتعاضدة، بما في ذلك الخلافات الجيوسياسية الحادة والمخاطر المتصاعدة لاستخدام الأسلحة النووية وتزايد أعداد النزاعات غير المتكافئة والعبارة للحدود الوطنية والانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان والجوائح الموهنة والآثار

مضت. ومع ذلك، يجب، بالنظر إلى مدى صعوبة إصلاح مجلس الأمن، أن نتحلى بالمرونة في النهج الذي نتبعه إزاء التغيير. وكما قال الرئيس كوروشي خلال مناقشة الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع في الشهر الماضي (انظر A/77/PV.36)، لا يمكن تحقيق إصلاح مجلس الأمن إلا إذا كانت المجموعات الرئيسية والدول الأعضاء على استعداد لتقديم تنازلات فيما يتعلق بمواقفها التي ما فتئت تتمسك بها.

وكما يعلم المشاركون، فقد بدأت سلسلة من المشاورات الواسعة النطاق مع الدول الأعضاء والتكتلات الإقليمية والمجموعات المعنية بالإصلاح لمناقشة مقترحات توسيع العضوية وغيرها من السبل لجعل المجلس أكثر فعالية وشفافية وشمولا للجميع. ونحن منفتحون على الأفكار الإبداعية والمسارات الموثوقة والمعقولة والقابلة للتطبيق سياسيا للمضي قدما. فهذه جولة غرضها الإصغاء - نستمع فيها لأفكار من جميع الأعضاء، فمن الأهمية بمكان أن يشهدوا مشاركتهم في العملية. وأتطلع إلى مواصلة ذلك التعاون، بما في ذلك من خلال عملية المفاوضات الحكومية الدولية. وأعرب عن امتناني للرئيسين المشاركين المقبلين لتلك العملية، الكويت وسلوفاكيا، لاستجابتهما للدعوة الجماعية لأعضاء الأمم المتحدة إلى التغيير، وأتطلع إلى أن نعمل معا في الأشهر المقبلة.

وبطبيعة الحال، فإن الأمم المتحدة ليست هي مجرد مجلس الأمن على الإطلاق. فكما يحتاج المجلس إلى التحديث ليواكب عصرنا الحديث، يجب علينا أيضا أن نصلح منظومة الأمم المتحدة وننشطها على نطاق أوسع. ونحن بحاجة إلى تطوير هيكل عالمي للأمن الصحي يمتاز بقدر أكبر من القوة والاستجابة للوقاية من الأوبئة المقبلة والتصدي لها ونحن بحاجة إلى جعل المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة أكثر اتساقا وخضوعا للمساءلة. ويتعين علينا أن نجعل منظومة الأمم المتحدة للعمل الإنساني أكثر استجابة وفعالية وكفاءة لتلبية الاحتياجات الإنسانية غير العادية الناجمة عن النزاع والتشرد والهجرة ومناخ يتغير بسرعة. ومبادرة الأمين العام، خطتنا المشتركة (A/75/982)، وسيلة جيدة لإجراء هذه المحادثة. وأشكر الأمين العام

سكانها أكثر من ١,٣ بليون نسمة ومجمل اقتصاد يزيد على ٣,٥ تريليون دولار. وقد اضطلعت أفريقيا، شأنها شأن جميع الأعضاء الدائمين في المجلس، بدور رئيسي في ضمان النهاية الناجحة للحرب العالمية الثانية، من حيث التضحية بالموارد والأرواح.

وقد بعثت فينا الأمل البيانات الإيجابية، في ذلك الصدد، التي أدلى بها العديد من قادة العالم في الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، ونحث على أن تؤدي عملية الإصلاح إلى تغييرات حقيقية في هيكل المجلس وممارساته عبر مجموعات الإصلاح الخمس قيد المناقشة في عملية التفاوض الحكومية الدولية في محاولة لجعله ابتكاريا في نهجه. ونرحب كذلك بقرير الأمين العام عن خطتنا المشتركة (A/75/982)، بما في ذلك الخطة الجديدة للسلام، ونعتقد أن مشاركة الدول الأعضاء بحسن نية بشأن تلك المقترحات يمكن أن تساعد على تحقيق توجه جديد في طبيعة هيكل السلام وتركيزه. وسيكون من المهم لمجلس الأمن بعد إصلاحه أن يتطلع إلى أن يعمل بشكل مختلف. لذلك يجب علينا أن نمتنع عن وضع النبيذ القديم في زقاق جديدة، والعكس صحيح.

وهناك افتراضات كثيرة يقوم عليها النظام المتعدد الأطراف لم تعد قائمة اليوم. ولذلك، ينبغي لنا، في سعينا إلى توجيهات جديدة لإصلاح تعددية الأطراف، أن ندرك الافتراضات التي نضعها كأسس للإصلاحات. وفي ذلك الصدد، علينا أن نعتزف بأن تحديات اليوم يستعصي حلها على حفنة من البلدان القوية. فحل تلك التحديات يتطلب مسؤولية مشتركة ونقاهاما مشتركا. ولذلك، فإننا نعتقد أنه ينبغي جعل الجمعية العامة، وهي هيئة الأمم الأكثر تمثيلا، تحتل حيزا جديدا في جدول أعمال الإصلاح. ونعتقد كذلك أنه ينبغي العمل مع الترتيبات الإقليمية المتوخاة بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالتعاونين الفعالين مع آلية الأمن الجماعي، على نحو أوثق من أي وقت مضى. فعلى سبيل المثال، لا يمكننا التوصل إلى أي حل مشروع لمشكلة الإرهاب في القارة الأفريقية بدون تعاون مؤسسات مثل الاتحاد الأفريقي وجماعات اقتصادية إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

الضارة لتغير المناخ على النظم الغذائية وسبل العيش والإدارة العامة للمجتمعات. وتشكل تحديات العصر الحالي أساس الحاجة إلى إصلاح شامل ومتكامل لجميع ركائز النظام المتعدد الأطراف، ولا سيما هيكل السلام والأمن والنظم الإنمائية والمالية. وسنكون مقصرين حقا إذا أغفلنا حقيقة أن أوجه القصور في إحدى الدعائم ستكون لها بالتأكيد عواقب على الأداء الفعال للنظام المتعدد الأطراف.

وعلى الرغم من أن الإصلاحات ليست غاية في حد ذاتها، فإنها غالبا ما تكون عوامل حفازة ضرورية لمعايرة نهج أفضل للتحقيق الجماعي للأهداف التي نسعى إليها. ولذلك، ليس من المستغرب أنه على مدى العقود الثلاثة من المناقشات المحبطة بشأن إصلاح مجلس الأمن، كانت هناك عدة نداءات للتضامن العالمي لضمان إصلاح هذه المؤسسة النبيلة في أقرب وقت ممكن. وأبرز نداء صدر مؤخرا في هذا الصدد عن رؤساء دولنا وحكوماتنا، في إعلان الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يطلب منا بث روح جديدة في عملية إصلاح المجلس تحت رعاية عملية التفاوض الحكومية الدولية. وفي تذكر تلاقي ذلك الطموح العالمي، نكرر كذلك الدعوة التي وجهها الرئيس أكوفو - أدي إلى المجلس قبل بضعة أسابيع بشأن الحاجة إلى

”إعادة النظر في المسألة الشائكة المتمثلة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، وأن يفعلوا ذلك على أساس الموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح الأمم المتحدة، على النحو المعبر عنه في توافق آراء إيزولويني، إذا أُريد بالفعل استعادة سلطة المجلس، والتي يبدو أن قيمتها قد تراجعت في الآونة الأخيرة بسبب هيكله الذي عفا عليه الزمن.“ (S/PV.9188، الصفحة ١٢)

وتعتقد غانا أن المحادثات حول إصلاح مجلس الأمن يجب أن تستند بالضرورة إلى أولويات حجج أفريقيا، القارة الوحيدة التي ليست لها عضوية دائمة في المجلس. فيجب إعطاء الأولوية للظلم التاريخي الذي لحق بالدول الأفريقية الأعضاء الـ ٥٤ - وهي قارة يبلغ عدد

والأمن - بوضوح أن العالم قد تغير بوتيرة أسرع بكثير من معاييرنا وقواعدنا المتفق عليها بتعددية الأطراف، فضلا عن هياكل إدارة المؤسسات المتعددة الأطراف المسؤولة عن التفاوض على الحلول ووضع تلك القواعد.

ونتيجة لذلك، يظل المجتمع الدولي عاجزا عن توفير حلول منسقة فعالة وحسنة التوقيت للتحديات القديمة والجديدة التي تؤثر علينا لدرجة أننا بدأنا نفقد ثقة شعوبنا، ويبدو أن نسيج تعددية الأطراف برتمته يتفكك بالفعل. ويبدو أن ثمة اتفاق واسع النطاق على أننا نواجه أزمات على جبهات متعددة. غير أن الإجماع على أنه لا يمكن حقا لدولة بمفردها - أو حتى في مجموعات صغيرة - التغلب على أي من تلك المسائل، يوجد بالتوازي مع التفتت البطيء ولكن مطرد للنظام المتعدد الأطراف وتزايد انعدام مصداقية النظم الدولية التي أعقبت الحرب.

فينبغي أن تأخذ الفجوة الإنمائية بين الدول موقع مركز الصدارة في الحوكمة الدولية إذا أردنا أن نعالج الأسباب الجذرية للعديد من المشاكل المترابطة التي يواجهها العالم اليوم. وتبين المناقشات في مجلس الأمن بوضوح أن الفقر وعدم المساواة، داخل الدول وفيما بينها، يرتبطان ارتباطا جوهريا بالنزاعات. ويمكننا، في ذلك الصدد، أن نكرس المزيد من الوقت لمناقشة الصلات بين الفقر وعدم المساواة والنزاعات على قدم المساواة مع التحديات الناشئة الأخرى التي استحوذت على اهتمام المجلس في السنوات الأخيرة.

أعاد النزاع في أوكرانيا إشعال فتيل المنازعات القديمة وأعاد العالم مرة أخرى إلى حافة الكارثة. وكان للجمود في مجلس الأمن والأثر غير المباشر للنزاع في محافل أخرى متعددة الأطراف، بعضها لا صلة له بالحالة نفسها، أثر مزعزع للاستقرار على المؤسسات التي نعتمد عليها لدعم المبادئ التي نتشاطرها. وأكثر من ذلك، أدى النزاع في أوكرانيا إلى تفاقم أوجه القصور المعروفة منذ فترة طويلة وكشف النقاب عن عواقب عدم قدرتنا على تكيف المؤسسات القديمة مع الحقائق الجديدة. منذ الحرب العالمية الثانية، ظهر العديد من القضايا والتهديدات الجديدة، وأنشأ النظام المتعدد الأطراف أدوات جديدة لمعالجتها. وإن

كما إن التهديدات الناشئة وفهمنا الأوضح لأثر الأزمات الأخرى على السلم والأمن تعني أنه سيتعين على تعددية الأطراف بعد إصلاحها أن تتبنى نهجا متكاملا إزاء السلام والأمن يستوعب الصلة التي تربط بين تغير المناخ وحالات الطوارئ العالمية في مجال الصحة العامة والانهياريات المالية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يأخذ النظام المتعدد الأطراف المتجدد في الاعتبار عددا من المؤسسات والعمليات الإنمائية الدولية خارج الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، التي لا تستجيب بشكل كاف للاحتياجات الملحة لشعوب العالم، ولا سيما العالم النامي. وعندما تنشأ أزمة مالية وغذائية عالمية، كما نشهدها حاليا، علينا أن نتوقع أنه ستنشأ في المستقبل مظاهر أكبر لعدم الاستقرار الاجتماعي - السياسي وتتضاءل القدرة على إدارة النزاعات وتزايد النزاعات.

وفي الختام، نعتقد غانا أن التجديد الكلي لتعددية الأطراف الذي يتسم بإدراج مفاهيم جديدة عبر ركائز عمل الأمم المتحدة أمر أساسي إذا أردنا أن نقرب كثيرا من رؤية تعددية الأطراف تعمل لصالح الجميع بدلا من مجرد قلة قليلة. والوقت ليس في صالحنا، ويتعين علينا أن نعمل الآن.

**السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أبدأ بالإشادة بالهند على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى التي تأتي في الوقت المناسب جدا، وكذلك برئيس الجمعية العامة والأمين العام على ملاحظاتها الملهمة. لقد طلب مني وزير خارجية البرازيل، السيد كارلوس فرانكو فرانسوا، أن أعرب عن أسفه العميق لعدم تمكنه من حضور مناقشة اليوم، كما كان ينوي، لأن البرازيل تعلق أهمية كبيرة على موضوعنا اليوم.

لقد أنشئ هيكل الحوكمة العالمية بعد الحرب في سياق دولي مختلف تماما عن السياق الذي نعيشه اليوم - وهو نفس القدر من التحدي والتعقيد، غير أنه متميز جدا. وقد أظهرت الأزمات التي ما فتئت نواجهها وقد نواجهها في المستقبل غير البعيد - سواء كانت تتعلق بالصحة أو المناخ أو المسائل الاقتصادية والتجارية أو السلام

حق النقض وتنظيمه. وتتفق البرازيل مع النية العامة وراء معظمها، مثل المبادرة الفرنسية - المكسيكية بشأن تقييد استخدام حق النقض في حالة ارتكاب الفظائع الجماعية. بيد أن حق النقض تعبير عن الانقسام الكبير الذي يعطل المجلس وليس السبب الرئيسي لعدم فعالية هذه الهيئة. ولا يستخدم حق النقض إلا بعد فشل الدبلوماسية والحوار.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثانية. لا يزال تكوين مجلس الأمن هو المسألة المحورية والأكثر أهمية في الإصلاح. مجلس الأمن لم ولن يكون هيئة شرعية وفعالة ما دام الجنوب العالمي مهمشا وما دامت مناطق بأكملها، مثل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا، غير ممثلة في فئة العضوية الدائمة. ونحن بحاجة إلى تمهيد الطريق لضم أعضاء جدد إلى المجلس قادرين على الاضطلاع بمسؤوليات رئيسية في ميدان السلام والأمن الدوليين، يمثلون جميع مناطق العالم. ومن أجل دبلوماسية فعالة، يتعين على مجلس الأمن أن يكون متوافقا تماما مع واقع اليوم. وعلاوة على ذلك، يتحتم التصدي للافتقار إلى الطابع التمثيلي للمجلس في إصلاح كلتا فئتي العضوية. والإصلاح الذي تعوزه الحماسة والذي لا يعالج المشكلة الأساسية المتمثلة في الافتقار إلى التمثيل، وبالتالي الافتقار إلى الشرعية، في فئة العضوية الدائمة سيكون مجرد تحسين للمظهر.

وإلى جانب التكوين نفسه، يتحتم إحراز تقدم في المناقشات المتعلقة بأساليب عمل المجلس بغية تحقيق المزيد من الشفافية في أنشطته والمساءلة عنها. ويجب أن يكون مجلس الأمن أكثر انفتاحا فيما يتعلق بالدول غير الأعضاء وأكثر كفاءة في عملية صنع القرار، وأن يسعى إلى مزيد من التنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما لجنة بناء السلام. إن النظام الدولي يمر بمنعطف حرج ويواجه أزمة متعددة الأوجه، بينما تبدو هيئته المركزية في ميدان السلام والأمن غير مجهزة لتزويدنا بالإجابات والحلول. وينبغي أن يكون المجلس أكثر بكثير من مجرد منتدى لتبادل الاتهامات أو منصة للترفيه عن جمهور محدد. والإصلاح مطلوب حتى يصبح المجلس مرة أخرى محفلا للحوار والدبلوماسية المستمرين، هيئة يتم فيها التوصل إلى حلول توفيقية متفق عليها بصورة متبادلة وتهدأ فيها التوترات.

كانت المنظمات الدولية الرئيسية في المجال الاقتصادي، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تمكنت من الشروع في عملية إصلاح لتحديث تكوينها وأساليب عملها، فإننا نتوقع نفس الشيء من المنظمة السياسية الرئيسية في العالم. ومن المثير للصدمة أن مناطق بأكملها مستبعدة من العمليات المحورية لصنع القرار في مجلس الأمن، مع الغياب التام لأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بين الأعضاء الدائمين.

وعلى الرغم من أن الإصلاح مطلوب على جبهات عديدة، فإن السلام والأمن مجالان يثيران قلقا خاصا. وهنا تتوقف محادثات الإصلاح تماما، على الرغم من القصور الصارخ في الهيكل الحالي لمجلس الأمن. وبينما أصبحت الحوكمة العالمية أكثر تعقيدا والتحديات أكثر خطورة، أصبح إصلاح مجلس الأمن أكثر إلحاحا وضرورة لجعل هذه الهيئة أكثر تمثيلا وشرعية وفعالية. ومن المحزن أننا بدأنا بالفعل في تحمل عواقب تقاعسنا عن العمل. ومجلس الأمن، بوصفه أداة مصممة وفقا لمصالح دول القرن العشرين لحل مشاكل القرن العشرين، لم يعد صالحا للغرض. وقد ثبت أنه غير قادر على التمسك بالقانون الدولي والدفاع عن المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وقبل كل شيء، لم يعد يحفز الحل السلمي للنزاعات أو الدبلوماسية والحوار. ونتيجة لذلك، نواجه الآن، للأسف، أزمة سياسية، بدون الأدوات اللازمة لمعالجتها بطريقة مشروعة وفعالة. والعالم خارج هذه القاعات يحيط علما بذلك. غير أنه يسرنا أن الأغلبية الساحقة من الأعضاء توافق على ضرورة التصرف بسرعة. وقد اعترف العديد من قادتنا بوضوح في المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر، بمن فيهم قادة البلدان النامية والمتقدمة النمو ومن جميع مناطق العالم، فضلا عن معظم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، بإلحاحية الإصلاح.

وإذ أُنقل إلى العناصر الرئيسية للإصلاح، هناك نقطتان أود أن أشدد عليهما.

أولاً، إن حالة الجمود التي وصل إليها المجلس في سياق النزاع في أوكرانيا زادت من الدعم للمبادرات الرامية إلى الحد من استخدام



ولايتنا، شهدنا غزو روسيا لأوكرانيا، في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة، ومشروع القرار المتعلق بالمناخ والأمن الذي تم استخدام حق النقض ضده (S/2021/990)، والمقاومة المستمرة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وعدم إحراز أي تقدم في تحقيق حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، على الرغم من المناقشات الشهرية حول هذه المسألة. ولذلك، هناك مجال كبير لإجراء تحسين.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط.

النقطة الأولى هي أن المؤسسات المتعددة الأطراف والقواعد والمعايير التي تقوم عليها يجب أن تتطور لمواجهة حقائق اليوم. إن الإصلاح ليس سهلاً أبداً، ولكن حينما تتوفر الإرادة السياسية رأينا أنه يمكن تحقيقه. في نيسان/أبريل، سررنا بأن نكون جزءاً من الفريق الأساسي للدول، بقيادة ليختنشتاين، التي قدمت مبادرة حق النقض إلى الجمعية العامة. وكان اتخاذ ذلك القرار خطوة هامة نحو زيادة التدقيق في استخدام حق النقض، بل والمجلس.

في الشهر الماضي اعتمدت ٨٣ دولة في دبلن الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناشئة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. إن الإعلان صك جديد هام سيساعد في حماية المدنيين من الأسلحة المتفجرة. وفي الأسبوع الماضي اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٦٦٤ (٢٠٢٢) الذي سيساعد في كفالة تمكين العاملين في المجال الإنساني من مواصلة عملهم الحيوي دون خوف من مخالفة نظم جزاءات الأمم المتحدة عن غير قصد. وهناك العديد من الأمثلة الأخرى، بيد أن الدرس الذي يمكن للمجلس الاستفادة منه واضح: عندما نتعاون ونتصرف بحسن نية يصبح إحراز التقدم والإصلاح ممكنين، فضلاً عن إمكانية وضع معايير جديدة.

ثانياً، لقد طال انتظار إصلاح مجلس الأمن. فالمجلس، كما قال متكلمون آخرون، لا يجسد عالم اليوم. لقد عملت أيرلندا في شراكة وثيقة مع زملائنا وشركائنا الأفارقة في مجلس الأمن. ولا بد من معالجة نقص التمثيل التاريخي والجائر لأفريقيا في المجلس. ويجب أن يكون

ونغتتم هذه الفرصة الفريدة للإعراب عن خيبة أملنا الكبيرة لأن إصلاح مجلس الأمن لم يرد ذكره في المقترحات المتعلقة بالخطة الجديدة للسلام المقترحة في التقرير المعنون خطتنا المشتركة (A/75/982). وتؤمن البرازيل إيماناً راسخاً بأن أي خطة للسلام لا تتضمن إصلاح مجلس الأمن لا يمكن اعتبارها جديدة. ويجب أن تتضمن صياغة الخطة الجديدة للسلام مناقشة عميقة لكيفية استئناف المناقشات بما يتجاوز صيغة المفاوضات الحكومية الدولية، التي لم تعد مجدية. دعونا نرمي أخيراً لتحقيق صعاب الأمور. بعد ما يقرب من عقد من الزمان أخذت فيه بعض الوفود عملية الإصلاح رهينة فعلياً، نحتاج إلى أن نتحرر من الشباك، وإلى حفز الدول الأعضاء على التفاوض بحسن نية والتصرف بشعور من الاستعجال. إن الكثير على المحك، وبالتالي نحن جميعاً بحاجة إلى الارتقاء إلى مستوى المناسبة. ففي الظروف الحالية، أصبح الاستمرار في العمل نفسه أمراً غير مسؤول في أحسن الأحوال. وإذا فشلنا في النهوض بالإصلاح في الوقت المناسب، فإن الهيكل المتعدد الأطراف برمته الذي أنشئ في نهاية الحرب العالمية الثانية سيكون في خطر.

**السيد مايزن (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الرئاسة الهندية على تنظيم هذه المناقشة الهامة جداً. كما أشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة على إحاطتهما اليوم وعلى مشاركتهما.

في الأسبوع الماضي تحديداً، احتفلنا بالذكرى السنوية المائة لإنشاء دولة أيرلندية مستقلة. وكان أحد أعمالها الأولى هو السعي للحصول على عضوية عصبة الأمم. ومنذ ذلك الحين، ظلت أيرلندا ثابتة في التزامها بتعددية الأطراف. ونعتقد أنه لا يزال من الضروري التصدي للتحديات العالمية اليوم. إن الجلوس إلى هذه الطاولة بولاية عن طريق الانتخاب من قبل الجمعية العامة شرف عظيم وامتنياز عظيم على حد سواء. وينبغي للذين حالفهم الحظ منا لتحقيق ذلك أن يكونوا صريحين بما فيه الكفاية، وصادقين بما فيه الكفاية، للاعتراف بأن تعددية الأطراف في مرحلة صعبة اليوم. في هذه القاعة، المكلفة بولاية حاسمة لصون السلام والأمن الدوليين، كثيراً ما نعجز عن الارتقاء إلى مستوى ذلك التحدي. وخلال العامين الماضيين من



الدائمون في المجلس، لا يتقون في بعضهم بعضاً، فلن يأمل هذا الجهاز في التصدي للتحديات الهائلة التي يواجهها. وستظل للدول الأعضاء وجهات نظر متباينة في العديد من المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس، ولكن يجب على جميع أعضاء المجلس، الدائمين والمنتخبين، أن يجدوا طريقة للعمل في شراكة حقيقية ويحسن نية حتى يتمكن المجلس من العمل بالطموح والتصميم المطلوبين منه اليوم - وهو ما يطالب به العالم اليوم.

بيد أننا رأينا في كثير من الأحيان، كيف تعطي الأسبقية للمصلحة الذاتية الضيقة في المجلس. كما رأينا أعضاء في المجلس يعرقلون اتخاذ قرارات حاسمة لحماية أنفسهم أو حلفائهم. لقد وصل أعضاء المجلس، سواء كانوا دائمين أو منتخبين، إلى هذه الطاولة بطرق مختلفة. ولكن حالما نكون هنا في هذه القاعة، تقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة وجماعية عن الدفاع عن السلم والأمن الدوليين. ويجب أن نرقى إلى مستوى تلك المسؤولية، لا أن نتخلى عنها.

**السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):**  
أشاطر الآخرين شكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة على افتتاح مناقشتنا وقيادتهما في هذه المسألة.

ما فتئت المملكة المتحدة تؤيد تعددية الأطراف، وما زلنا ملتزمين بها التزاماً ثابتاً اليوم. إننا نأخذ على محمل الجد دورنا في تعزيز النظام المتعدد الأطراف ودعم النظام الدولي القائم على القواعد. وقد أصبح ذلك أكثر أهمية من أي وقت مضى كما سمعنا اليوم خلال المناقشة. إننا نواجه تحديات استثنائية ومعقدة ومتشابكة، تشمل التهديد العالمي الذي يشكله تغير المناخ وانتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات.

كما شهدنا خلال غزو روسيا غير القانوني لأوكرانيا عضواً دائماً في مجلس الأمن ينتهك ميثاق الأمم المتحدة ويستهزئ بمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية للدول. وفي مواجهة تلك التحديات، يجب على الأمم المتحدة بأسرها ومجلس الأمن أن يواصلوا اتخاذ إجراءات حاسمة. إن العالم اليوم مختلف جداً عن العالم الذي نشأت فيه الأمم المتحدة في

لأولئك الذين هم موضوع مناقشات متواترة في مجلس الأمن رأي تمثيلي مجدٍ على هذه الطاولة. ولكن لن يكون كافياً أن يصبح المجلس أكثر تمثيلاً فحسب، إذ يجب علينا أيضاً أن نغير الطريقة التي يتخذ بها المجلس قراراته.

إن غزو روسيا غير المشروع لأوكرانيا إهانة للمبادئ التي بنيت عليها هذه المنظمة. إنه انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة اللذين يشكلان أساس تعددية الأطراف ذاتها. ولكن، كما هو الحال في كثير من الحالات الأخرى، لم يتمكن مجلس الأمن من الرد على هذا الانتهاك بسبب استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه. ولا يمكن أن يستمر ذلك. إن حق النقض مفارقة تاريخية عفا عليها الزمن، ويحول دون وفاء مجلس الأمن بولايته. ويسمح للمعتدين بالتهرب من المساءلة.

لقد تعالت النداءات العاجلة بإصلاح مجلس الأمن أكثر من أي وقت مضى، ويجب عدم تجاهلها والاستجابة لها. ولن يرحمنا التاريخ إذا لم نغتنم هذه اللحظة. ففي الحد الأدنى يجب أن يوافق جميع أعضاء المجلس، المنتخبين والدائمين، على الامتناع عن عرقلة أي مشروع قرار يرمي إلى منع ارتكاب الفظائع الجماعية أو وقفها.

أخيراً، يحدد تقرير الأمين العام "خطتنا المشتركة" (A/75/982) الطريق صوب المضي قدماً. وستضطلع أيرلندا بدور فعال في تنفيذه. ونتطلع إلى العمل مع الشركاء في الخطة الجديدة للسلام. كما نتطلع إلى دعم الجهود الرامية إلى العودة إلى المسار الصحيح المؤدي إلى التنمية المستدامة، خاصة عن طريق المشاركة في تيسير المفاوضات بشأن نتائج مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر.

بيد أن الإصلاحات لن تتجج لوحدها في نهاية المطاف، بل تقع هذه المسؤولية على عاتقنا نحن الدول الأعضاء. وسوف تكمل أيرلندا فترة عضويتها في مجلس الأمن بنهاية هذا الشهر. وقد شهدنا خلال العامين الماضيين كيف حال فقدان الثقة دون تنفيذ المجلس لولايته بطريقة فعالة. وإذا كان أعضاء المجلس، ولا سيما الأعضاء

عام ١٩٤٥. وبالتالي فإن من الصواب أن ننظر في الكيفية التي ينبغي أن تتغير بها الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف.

ويجب أن يصبح مجلس الأمن، كما قال آخرون، أكثر تمثيلاً للعالم اليوم، وما برحت المملكة المتحدة تدعو منذ وقت طويل إلى توسيعه في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على حد سواء. وكما أكد وزير خارجية المملكة المتحدة علنا هذا الأسبوع، فإننا نؤيد إضافة مقاعد دائمة جديدة للبرازيل وألمانيا والهند واليابان، فضلا عن التمثيل الأفريقي الدائم.

ونتطلع أيضا إلى استئناف المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في الجمعية العامة، ونأمل أن تحرز تقدما نحو صياغة نص في العام الجديد. وإلى جانب مجلس الأمن، ترحب المملكة المتحدة بجهود الأمين العام للنهوض بإصلاح الأمم المتحدة برمتها. إننا نؤيد بقوة برنامج الإصلاح ورؤيته للأمم المتحدة ٢٠٠٠ بحيث تتكيف بشكل أفضل مع تحديات القرن الحادي والعشرين.

نرحب أيضا بتقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982) الذي يسعى إلى تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي انتكست كما نعلم بسبب الجائحة وأزمات الطاقة والغذاء العالمية. وسوف تحدد يحدد الخطة الجديدة للسلام على وجه الخصوص طموحات جديدة لاستجابة المنظمة للسلام والأمن الدوليين. ونرحب بالتفاصيل الإضافية التي بينها الأمين العام اليوم. ويمكننا تحسين استخدام البيانات وتحليلها وابتكارها ورؤيتها الاستراتيجية أن نطلق العنان للإمكانات الكاملة للأمم المتحدة. ويجب أن يقرن ذلك أيضا بالتركيز على تحقيق النتائج.

علاوة على ذلك، نؤيد جهود الإصلاح مع المؤسسات المالية الدولية ونعرب عن استحساننا للزخم الذي حققته رئيسة وزراء بربادوس، دولة السيدة ميا موتلي. كما تمضي المملكة المتحدة قدما بالعديد من أهداف برنامج بريدجتاون لإصلاح الهيكل المالي العالمي، بما في ذلك زيادة توفير التمويل وتمويل تغيير المناخ واستعراض إطار كفاية رأس المال لمجموعة العشرين.

ختاما، أقتبس من خطاب وزير الخارجية هذا الأسبوع:

"إننا نستفيد جميعا من حكمة وتعاطف أولئك القادة الذين سنوا القوانين وأنشأوا المؤسسات التي تمنع الانتكاس إلى النظام القديم الذي يفترس فيه القوي الضعيف".

وسنواصل العمل مع شركائنا لنكفل جعل الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف برمته في أفضل وضع يمكنه من التصدي للتحديات المعقدة في عالم اليوم. أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة.

**السيد دو ريفيير** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة. أود أن أرحب بمشاركة الأمين العام ورئيس الجمعية العامة.

يستمر حاليا تفويض النظام الدولي المتعدد الأطراف من قبل أولئك الذين يؤيدون فكرة أن القوة هي منبع الحق. لذلك لم تعد الفكرة القائلة بأن النظام الدولي القائم على القواعد يعد أفضل الطرق لكفالة أمننا ورخائنا واضحة للجميع. بيد أن التحديات التي يواجهها النظام الدولي تتطلب استجابات جماعية لها. ينطبق ذلك على المسائل الاقتصادية والإنمائية والصحية، أو عندما يتعلق الأمر بمكافحة تغير المناخ. وتلتزم فرنسا التزاما عميقا بتعددية الأطراف التي تستند إلى القانون الدولي بجميع أبعاده، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وهذا هو أفضل استجابة لهذه التحديات المشتركة.

ويتطلب إصلاح تعددية الأطراف بطبيعة الحال تنشيط الجمعية العامة، والاهتمام المستمر بتعدد اللغات، واليقظة في مواجهة المخاطر التي تشكلها المعلومات المضللة وموقف بعض الدول من حفظ السلام. وفي هذا السياق، يظل مجلس الأمن حجر الزاوية في هيكل الأمن الجماعي.

وأود أن أؤكد مجددا وبقوة أن فرنسا تؤيد إصلاح مجلس الأمن، كما أكد من جديد رئيس الجمهورية الفرنسية إيمانويل ماكرون في الجمعية العامة هذا العام (انظر A/77/PV.4). نحن نؤيد توسيع

على توقعات أكبر ويواجه ضغوطا غير مسبوقه. كيف يمكن للآليات المتعددة الأطراف أن تتصدى بشكل أفضل للتهديدات والتحديات؟ ما هو الاتجاه الذي ينبغي أن تتخذه تعددية الأطراف؟ هذه أسئلة تدور في أذهان جميع الذين يهتمون برفاه البشرية ومستقبلها.

إن جوهر تعددية الأطراف هو معالجة الجميع للشؤون الدولية بصورة مشتركة من خلال التشاور، وأن مستقبل العالم ومصيره تملكهما جميع البلدان بصورة مشتركة. بداية، يجب أن نعترف بأن العالم يواجه تحديات مختلفة اليوم، ليس لأن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة قد عفا عليها الزمن، ولكن على وجه التحديد لأنها لم تنفذ بفعالية، وليس لأن تعددية الأطراف نفسها قد أخطأت، ولكن تحديدا لأن جوهر تعددية الأطراف لم يمارس حقا.

إن تعددية الأطراف الحقيقية تعني أن العالم أسرة واحدة وأن للبشرية مصيرا مشتركا. وينبغي لجميع البلدان أن تعزز وحدتها تحت راية الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المشتركة وحماية الأمن المشترك وبناء مستقبل مشترك. إن السعي إلى الفصل الاصطناعي ليس مرغوبا فيه ولا ممكنا. إن رسم خطوط قائمة على أساس أيديولوجية وتشكيل معسكرات ودوائر حصرية صغيرة تستهدف بلدانا معينة يتعارض مع روح تعددية الأطراف ولن يؤدي إلا إلى دفع العالم نحو الانقسام والمواجهة.

وتعددية الأطراف الحقيقية تعني الحفاظ على النظام الدولي وفي القلب منه الأمم المتحدة، وحماية النظام الدولي القائم على القانون الدولي، والدفاع عن القواعد الأساسية للعلاقات الدولية القائمة على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن تستند القواعد الدولية إلى القانون الدولي وأن يضعها الجميع، بدلا من أن تضعها قلة بشكل منفرد وتفرض على المجتمع الدولي، ناهيك عن الاستثنائية والمعايير المزدوجة. إن ما يسمى بالنظام الدولي القائم على القواعد غامض ولا يمثل الإرادة المشتركة للمجتمع الدولي.

إن تعددية الأطراف الحقيقية تعني العمل معا لتحقيق تعاون مربح للجميع. وينبغي للأمم المتحدة أن تتطلق من التحديات المشتركة

مجلس الأمن ليأخذ في الحسبان ظهور دول جديدة راغبة وقادرة على تحمل مسؤولية الوجود الدائم في مجلس الأمن. ولذلك، تؤيد فرنسا ترشيح ألمانيا والبرازيل والهند واليابان لشغل مقاعد كأعضاء دائمين. وتود فرنسا أيضا أن ترى وجودا أقوى للبلدان الأفريقية بين الأعضاء الدائمين وفيما بين الأعضاء غير الدائمين. ويمكن للمجلس الموسع أن يضم ما يصل إلى ٢٥ عضوا، مما يجعله أكثر تمثيلا لعالم اليوم، مع الحفاظ على طابعه التنفيذي والتشغيلي.

وتدعو فرنسا إلى أن تسفر الجولة الجديدة من المفاوضات الحكومية الدولية عن نتائج ملموسة وجوهرية. وهذا يعني أننا نمضي قدما الآن استنادا إلى نص.

وبينما يشن عضو دائم في مجلس الأمن حرب ضم في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، يطالب الكثيرون منا بوضع إطار لحق النقض لتعزيز قدرة مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤولياته بالكامل. وبهذه الروح، اقترحت فرنسا، إلى جانب المكسيك، منذ عام ٢٠١٣، أن يعلق الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس طوعا وبشكل جماعي استخدام حق النقض في حالة الفظائع الجماعية. وهذا النهج الطوعي لا يتطلب تنقيحا للميثاق بل مجرد التزام سياسي من جانب الأعضاء الدائمين. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دعم هذه المبادرة، التي حظيت بالفعل بتأييد ١٠٦ منها.

أود أن أختتم بياني باقتباس من الرئيس إيمانويل ماكرون الذي قال، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة:

”التعددية ... تتعلق بسيادة القانون، وتتعلق بالتفاعل بين الشعوب وتتعلق بكفالة المساواة لنا جميعا. وهي ما سيمكننا من تحقيق السلام والتغلب على التحديات الماثلة أمامنا.“ (A/72/PV.4، الصفحة ٨).

**السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية):** يمر العالم اليوم بتغيرات كبيرة لم يشهدها منذ قرن، ويواجه الاقتصاد العالمي، والأمن الدولي، والجغرافيا السياسية، والطاقة، والبيئة، والحوكمة العالمية، تحديات هائلة. إن النظام الدولي، وفي القلب منه الأمم المتحدة، ينطوي

ينبغي. وينبغي للمجلس أن يبذل جهوداً أكبر للاستفادة من المفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة، وينبغي الاستفادة الكاملة من دور المنظمات الإقليمية في منع نشوب النزاعات وحلها. وينبغي أيضاً استعراض نظم الجزاءات القائمة أو تحديثها أو رفعها في الوقت المناسب في ضوء التطورات على أرض الواقع.

ثالثاً، بغية التركيز على حل الأسباب الجذرية للمشاكل، لا يمكن للمجلس أن يكتفي بمجرد إدارة الأزمات على أساس يومي. فينبغي له أيضاً أن يتخذ تدابير شاملة تستند إلى مسببات البؤر الساخنة لمساعدة البلدان المعنية على تحسين الحوكمة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والقضاء بشكل أساسي على أي أرض خصبة للنزاع بالتركيز على العمالة وتحسين سبل المعيشة، وبالتالي تعزيز السلام من خلال التنمية.

رابعاً، يجب أن نواصل تحسين أساليب عمل المجلس. إن الحاجة الأكثر إلحاحاً في هذا الصدد هي التغييرات المنهجية في نظام صياغة مشاريع القرارات والحالة غير العادلة وغير المعقولة التي عملت فيها لفترة طويلة جداً قلة مختارة من الأعضاء الدائمين في المجلس أو النكتلات السياسية كقائمين على الصياغة في أغلبية بنود جدول الأعمال. ومن خلال إقامة التشاركية في صياغة مشاريع القرارات، حيث يشترك فيها الأعضاء الدائمون وغير الدائمين ويتم التناوب عليها بانتظام فيما بينهم، يمكن تعزيز أصوات البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، من بين بلدان أخرى، فيما يتعلق بجدول أعمال المجلس.

إن المشاكل في المجلس تلخص العيوب المنهجية في حوكمتنا العالمية. وسيكون من الضروري إحراز تقدم شامل في إصلاحات الحوكمة العالمية للشؤون السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والتجارية؛ وتعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في الشؤون العالمية؛ وتعزيز تطوير هيكل حوكمة عالمي أكثر عدلاً وإنصافاً. وتؤيد الصين إجراء إصلاحات معقولة وضرورية للمجلس، مع إعطاء الأولوية لزيادة عضوية البلدان النامية والمستقلة، بما فيها البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبذلك يتم تصحيح اختلال التوازن في

وأن تعطي الأولوية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك لضمان استفادة جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، استفادة عادلة من التعاون المتعدد الأطراف. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة منبرا للحوار والتعاون، وينبغي ألا يبني أي بلد سياسته تجاه الأمم المتحدة على المناورة الاستراتيجية أو أن يسعى بشكل أحادي إلى الاحتكار على حساب مصالح البلدان الأخرى.

لقد أيدت الصين دائما التعددية ومارستها بقوة. وخلال رئاستها للمجلس في أيار/مايو ٢٠٢١، اقترحت الصين عقد جلسة رفيعة المستوى للمجلس بشأن حماية التعددية والنظام الدولي وفي القلب منه الأمم المتحدة لتعزيز إعادة تأكيد التزام جميع الأطراف بالتعددية وبناء توافق في الآراء بشأن استخدامها لمعالجة المشاكل العالمية الملحة وكفالة دور أكبر للأمم المتحدة ومجلس الأمن في الشؤون الدولية. ومنذ وقت ليس ببعيد، عندما التقى الرئيس شي جين بينغ مع الأمين العام غوتيريش، أكد أن الصين ستواصل التمسك بالتعددية الحقيقية ودعم عمل الأمم المتحدة بقوة.

إن مجلس الأمن هو لب نظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي وهو منبر هام لترجمة أفكار تعددية الأطراف إلى أفعال. وفي الوقت الحاضر، يتوقع عموم أعضاء الأمم المتحدة أن يفي المجلس على نحو أفضل بالولاية التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تود الصين أن تتشاطر بعض الملاحظات.

أولاً، فيما يتعلق بتحسين وحدة مجلس الأمن وتعاونها، مهما كانت الخلافات عميقة، ينبغي لأعضاء المجلس أن يحترموا بعضهم بعضاً، وأن يتمسكوا بالحوار والمشاورات، وأن يستوعبوا شواغل بعضهم البعض إلى أقصى حد ممكن، وأن يتجنبوا تأجيج الانقسام والمواجهة. ومهما كانت التحديات معقدة، فإن مسؤوليتنا الكبرى دائماً هي أن نبقي متحدين وأن نعمل معاً لصون السلم والأمن الدوليين.

ثانياً، ينبغي أن نهدف دائماً إلى التسوية السياسية للنزاعات، لأن دفع المجلس إلى اللجوء للفصل السابع من الميثاق أو اللجوء إلى الجزاءات أو غيرها من التدابير القسرية غالباً ما يكون غير فعال كما

ذلك التوازن - أو بالأحرى اختلال التوازن - بين الدول والشعوب هو السبب ذاته للتحديات ذاتها التي نحتاج إلى حلها أو دافعاً هاماً لها. فمن تغير المناخ إلى أوجه الإجحاف وعدم المساواة في النظام المالي والتجاري العالمي وإساءة استخدام القوة العسكرية بما يتعارض مع القانون الدولي، نشهد الإفلات من العقاب لمن يتمتعون بسلطة أكبر على حساب أولئك الذين يعانون من نقص في السلطة.

ويمكننا أيضاً أن نتفق على أن هناك أوجه قصور خطيرة في ميزان المسؤوليات وتوازن العواقب. في الحالة الأولى، لا يضطلع أولئك المكلفون بأكثر قدر من المسؤولية والممنوحون سلطة متناسبة مع ذلك في النظام المتعدد الأطراف بواجبهم فردياً ولا جماعياً. وفي الحالة الأخيرة، كما هو الحال مع آثار تغير المناخ، غالباً ما يكون أولئك الذين لا يتسببون في المشكلة هم الذين يعانون منها أكثر من غيرهم. وقد تم إدماج هذه الاختلالات في الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أنيطت المسؤولية الجماعية بمن يحتلون المراكز القيادية العليا. وبعد ما يقرب من ثمانية عقود من تأسيس الأمم المتحدة، تحاول تلك الدول أحياناً تحقيق التوازن بين مصالحها العالمية ومسؤولياتها. ولكن مع تزايد التحديات، التي يغذيها إلى حد كبير سعيها لتحقيق المكاسب، باتت تلك الدول عاجزة عن حلها ونداءاتها للتعاون تبدو جوفاء.

ونتيجة لتلك الاختلالات، فإن ثقة العالم في مؤسساتنا المتعددة الأطراف باتت متدنية وتراجع بسرعة. وفي دليل واضح على ذلك الاتجاه المؤسف، نشهد بعثات حفظ السلام التي أذن بها مجلس الأمن تواجه احتجاجات شعبية متأججة بشأن عدم فعاليتها الملموسة في بلدان متعددة. ولا يسعنا إلا أن نقارن ذلك بالحماس العالمي لكأس العالم في كرة القدم، الذي يجري في الوقت الذي نتناقش فيه اليوم. ليس هناك من شك في أن مثل هذا الشغف يتغذى على العدالة المتصورة للقواعد. فيجب على جميع الفرق الخضوع لإرادة حكم محايد. وعلى الرغم من معاناتنا من قرارات التحكيم ضد الفريق الذي نشجع، فإننا نحترم في النهاية نتيجة المباراة. ويتعين على الأمم المتحدة أن تصبح

تكوينه. وينبغي احترام مطلب أفريقيا الفريد احتراماً كاملاً برفع الظلم التاريخي الذي لحق بها، واتخاذ ترتيبات خاصة لمعالجة شواغلها بصورة شاملة وتعزيز تمثيلها وصوتها على نحو فعال.

وقد أذنت الجمعية العامة بإنشاء آلية مفاوضات حكومية دولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وهي القناة الشرعية الوحيدة لجميع الدول الأعضاء لإجراء مشاورات ومناقشات متعمقة على قدم المساواة بشأن إصلاح المجلس. وينبغي ألا يتعدى المجلس على ولاية الجمعية العامة أو يتدخل في عمل المفاوضات الحكومية الدولية. وينبغي للدول الأعضاء أن تواصل إجراء مناقشات متعمقة بشأن مختلف أفكار ومقترحات الإصلاح في المفاوضات الحكومية الدولية بغية البحث عن حل شامل يراعي مصالح جميع الأطراف وشواغلهم. وينبغي أن نهدف إلى التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء السياسية لضمان أن يؤدي الإصلاح إلى التقدم، بدلاً من التراجع؛ وينهض بمصالح العضوية الأوسع نطاقاً، بدلاً من مصالح حفنة من البلدان؛ ويعزز دور مجلس الأمن بدلاً من إضعافه.

**السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد جايشانكار على عقد هذه المناقشة الهامة وأنهى الهند على إدارتها المقتدرة لآخر رئاسة للمجلس هذا العام وعلى التميز المستمر في الجهود الدبلوماسية التي بذلها وفدها خلال العامين الماضيين اللذين كنا كلانا فيهما عضوين غير دائمين في المجلس. كما أشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة على إسهاماتهما في هذه المناقشة.

لقد أيد قادتنا مراراً وتكراراً الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة، كما توضح المذكرة المفاهيمية لهذه الجلسة (انظر S/2022/880)، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن. وأعلنوا التزامهم، في تصريح تلو الآخر، بالتغييرات التي يمكن أن تمكّن تعددية الأطراف من أن تكون قادرة على مواجهة أكثر التحديات إلحاحاً. ومما يؤسف له أن تلك التغييرات لم تكن وشيكة الحدوث. فهناك العديد من الأسباب المختلفة لخمولنا وحتى مقاومتنا للتغيير، ولكن أهمها هو الدفاع عن توازن القوى العالمي الحالي على النحو الذي يتجسد في ترتيباتنا المؤسسية. وكثيراً ما يكون

نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، عقد اجتماعات مثمرة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وقد أسفرت تلك الاجتماعات عن توصيات هامة يلزم تنفيذها الآن. إن دور كينيا خلال العامين الماضيين بوصفها حلقة الوصل غير الرسمية بين المجلس ولجنة بناء السلام قد عزز اقتناعنا بالمنافع الهائلة المحتملة التي يمكن تحقيقها من خلال تعاونهما. وينبغي أن يبدأ التغيير بانفتاح المجلس على توصيات اللجنة ودورها التكاملي.

رابعا، يجب أن نركز على الإصلاح الموضوعي والإجرائي لمجلس الأمن. ونرحب بعبارات التأييد التي أعرب عنها اليوم لتوسيع عضوية المجلس ونتطلع إلى إحراز التقدم في تحقيق التغييرات المطلوبة، التي يجب أن تأخذ في الحسبان إقصاء أفريقيا التاريخي ومستوى الاهتمام الذي يوليه المجلس للنزاعات فيها. ولن يجدي نفعاً تخصيص مقعد إضافي واحد من فئة الأعضاء الدائمين لأفريقيا. ونؤيد تأييدا تاما توافق آراء إزولويني في أفريقيا وإعلان سرت لعام ٢٠٠٥ ونريد أن يفهم الأعضاء أن أفريقيا - والأعضاء الآخرين المتضامنين معها - ستصر على الوفاء بموقفها إذا أُريد للإصلاح أن يمضي قدما. ولن نقبل أفريقيا بعد الآن مكانة المبتدئ في الشؤون العالمية. ولن نقبل بتحريف الأرقام. ولن نقبل بالاختلالات عندما يكون أمننا على المحك. وإن نستمع إلى العديد من الأفكار الجيدة التي تم تشاطرها اليوم، ننفق بشكل خاص مع الملاحظة التي شاطرها ممثل البرازيل، الذي قال إن الخطة الجديدة للسلام يجب أن تشمل إصلاح مجلس الأمن إذا أُريد لها حقا أن تفتح فصلا جديدا لتعددية الأطراف.

ونظرا لضيق الوقت، سأختتم بياني بالتشديد على ضرورة تغيير الممارسة الحالية المتمثلة في حمل القلم في مجلس الأمن. فغالبا ما يقوم حاملو القلم الحاليون بعمل جدير بالثناء. بيد أن التصور القوي بأنهم يستخدمون القلم للحفاظ على تاريخ استخدامه لتحقيق المصالح الوطنية أمر لا مفر منه تقريبا، حتى عندما لا يكون الأمر كذلك، لأسباب ليس أقلها قدرتنا المتزايدة على ضخ المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة في الخطاب الشعبي. ويتمثل الإصلاح الفوري لمعالجة هذه المسألة في ضمان أن يراعي جميع حاملي القلم ذلك

حكماً تتساوى مكانته مع مكانة الرجال والنساء الذين يضطلعون بهذه الوظيفة في قطر. والسؤال الآن هو ما العمل المطلوب إجراؤه. وتحقيقاً لتلك الغاية، سأقدم أربعة مقترحات لينظر فيها الأعضاء:

أولاً، نحن بحاجة إلى حكم أقوى، على نحو ما يتجلى في احترامنا للأمين العام والأمانة العامة. وبالنسبة لجميع الذين يشيدون بشكل متكرر بنظام قائم على القواعد، نحث على إشادة متناسبة مع ذلك بوجود حكم أقوى. وفيما يتعلق بذلك، أود أن أشير إلى البيان الذي أدلت به كينيا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام خلال مناقشة بشأن سلامة ميثاق الأمم المتحدة (انظر S/PV.9167). وكما فعلنا حينئذ، نحث على التقيد بالمادة ١٠٠ التي تحمي الأمين العام وموظفي الأمم المتحدة من التأثير والتعليمات الخارجية حتى يتمكنوا من قول الحقيقة أمام السلطة دفاعاً عن نص وروح الميثاق. ويجب أن ينحاز الأمين العام إلى جانب الميثاق انحيازاً تاماً وأن يراعي المادة ٩٩ منه مراعاة تامة دون اعتبار لموافقة أو عدم موافقة أي دولة أو طرف.

ومن دون المبالغة في عقد أوجه التشابه مع كأس العالم، فإن توصيتنا الثانية هي أنه ينبغي لنا أن نعزز حكمنا بتغيير الطريقة التي يتم بها اختيار أصحاب المراتب العليا في صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها ووكالاتها المتخصصة. فلم يعد بإمكاننا الإبقاء على مؤسسات كبرى تقتصر قيادتها على عدد قليل من الدول الأعضاء. تستنزف هذه الممارسات الثقة في تلك المؤسسات بالإساءة إلى مفهومنا عن اللعب النظيف، لأن اللوم في العديد من أوجه القصور فيها كثيراً ما يُلقى - بصورة منصفة أو غير منصفة - على ذلك الأمر.

ثالثاً، يجب أن نعزز الروابط بين مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والترتيبات الإقليمية. فقد أدت الآليات الإقليمية القوية دوراً رئيسياً على نحو متزايد في منع تصعيد النزاعات وإنهاءها في مجلس الأمن. ونشيد بمنظومة السلم والأمن الأفريقية وبما بذلته من مساع حميدة متعددة المستويات - من دور الأقران ورئيسي الاتحاد والمفوضية إلى فريق الحكماء والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وقد يسرت كينيا، بصفتها رئيسة الفريق العامل المخصص المعني بمنع



هذا في زيادة تكرار استخدام القرارات الانفرادية التي تسعى في كثير من الحالات إلى توجيه إحباط الناس ويأسهم نحو حلول مزعومة قد تكون جذابة، بسبب بساطتها، ولكنها ليست فعالة جدا. وقد ارتكبت بعض الدول، مطمئنة إلى الدعم المجتمعي، انتهاكات صارخة لالتزاماتها السياسية والقانونية وسحبت دعمها من المؤسسات المتعددة الأطراف التي تعهدت بتلك الالتزامات من أجلها. وفي مثل هذه الأوقات، من المستحيل الحديث عن إصلاح الحوكمة المتعددة الأطراف دون تسليط الضوء على الحاجة الملحة لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، التي أثرت بشكل غير متناسب على الاقتصادات والأسواق الدولية. إن تزايد أوجه عدم المساواة بين البلدان يجعل إصلاح النظام المالي الدولي والتحرك نحو إيجاد نموذج أكثر شمولاً وإنصافاً وعدلاً أكثر إلحاحاً إذا أردنا حقاً ألا نترك أحداً يتخلف عن الركب.

نحن على مشارف أزمة ديون جديدة. فهناك ما لا يقل عن ٥٤ من البلدان المثقلة على نحو شديد بالديون وتحتاج إلى حصة أكبر من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن مبادرتي وقف سداد الديون وتعليق سداد خدمة الدين اللتين أطلقتتهما مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لم تقدموا دعماً حقيقياً لأكثر البلدان تضرراً. ونتيجة لذلك، يتم تخصيص موارد أقل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتراجع بالفعل إحرار تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أصبحت الصورة أكثر قتامة بسبب خطاب الكراهية والعقوبات الأحادية الجانب، التي غالباً ما تقع آثارها السلبية على أشد الفئات ضعفاً. ومن ناحية أخرى، يجب ألا ننسى أن بعض الحالات التي ورثناها من الحقبة الاستعمارية، مثل النزاعات الإقليمية والحروب القائمة على أساس ديني والمنافسات العرقية، تمكنت من إيجاد سبل للحل في سياق غير مسبوق من التعاون المؤسسي - النظام المتعدد الأطراف.

ولا بد أيضاً من الاعتراف بأن الرأي العام الحالي عموماً لا يميز بين مختلف كيانات النظام المتعدد الأطراف أو ما يمنع مجلس الأمن بالفعل من الوفاء بمسؤوليته على نحو أفضل. وينظر الكثيرون إلى

الواقع. وينبغي أن يخضع حاملو القلم الحاليون لاستعراض من جانب أعضاء المجلس ولا بد من إجراء تغييرات. وبالإضافة إلى ذلك، نحث على أن يكون أحد الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، أو المجموعة، من حملة القلم خلال فترة ولايتهم. فسيمكن ذلك الأعضاء المرتبطين بهيكل السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على نحو أفضل من صياغة ولايات وبيانات أكثر انسجاماً مع الحلول المطلوبة ومن التمتع بثقة أكبر بين الأعضاء الأفارقة ومواطنينا، الذين يتعرض أمنهم للخطر بشكل مباشر. وهذا يعني أيضاً أن الدول الأفريقية التي تسعى للحصول على العضوية ستحتاج للكفاءات والموارد اللازمة لتصبح من حملة القلم المؤثرين.

وأختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام كينيا بنص وروح ميثاق الأمم المتحدة، المنطبق على جميع الأعضاء، في جميع الحالات.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):  
ترحب المكسيك باقتراح الهند عقد مناقشة اليوم خلال رئاستها لكي تبحث بشكل جماعي عن سبل جديدة وأفضل لنفي النظام المتعدد الأطراف بالمتطلبات الراهنة والتحديات المقبلة. ونشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة على بيانتهما.

إن الأمر بيدنا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نحافظ على ما نجح ونحميه وأن نصلح كل ما حال دون أن نحقق حتى الآن التطلعات المشروعة المحددة في ميثاق الأمم المتحدة والإطار القانوني والمؤسسي الواسع النطاق للحوكمة العالمية. وقد يوحي اتباع نهج سطحي بأننا نواجه مسألة تخص الهيكل المؤسسي وأن إصلاح مجلس الأمن سيكون الحل - وربما السبيل - للتحديات الهائلة التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن إجراء تحليل أكثر شمولاً يجبرنا على إجراء تشخيص أكثر قسوة ودقة.

أولاً، يجب أن نعترف بأن الأزمة المتعددة الأوجه التي تعصف بنا هي قبل كل شيء نتيجة لفقدان الثقة في قدرة تعددية الأطراف على الاستجابة للحالات التي لا حصر لها التي تؤثر علينا جميعاً وعلى وضع توقعات بتقديم حلول سريعة وفعالة. ويتجسد فقدان الثقة العالمية

زمنية لفترة العضوية - وفي إطار طرائق جديدة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تستمر فترات العضوية لمدد أطول ويمكن النظر في إعادة الانتخاب على الفور. وكما هو الحال في أي نظام ديمقراطي، يجب أن تخوض الدول الأعضاء في مجلس الأمن انتخابات دورية في الجمعية العامة من أجل ضمان المساءلة الحقيقية. فخوض انتخابات دورية هو الاختبار الحقيقي للمساءلة. وعلى أية حال، تظل الجمعية العامة هي الجهاز الوحيد لمناقشة ذلك الإصلاح وتحليله.

وتعتقد المكسيك أن بوسعنا أن نمضي قدما ما دمنا نأخذ في الاعتبار مصلحتنا الجماعية وليس مصالح قلة فحسب. وأفضل طريقة للقيام بذلك هي إجراء مفاوضات بحسن نية تهدف إلى صياغة نص يعكس بطريقة متوازنة الاتفاقات التي تم التوصل إليها ويراعي كل جانب من جوانب الإصلاح، على النحو المبين في قرارات الجمعية العامة. وكان ذلك النهج - وليس غيره - هو الأسلوب الذي مكن الأمم المتحدة من إبرام معاهدات واتفاقات تاريخية غيرت وجه العالم.

**السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأن أشكر فريقكم على تنظيم مناقشة اليوم المهمة. كما أشكر الأمين العام غوتيريش ورئيس الجمعية العامة كوروشي على ملاحظتهما الثاقبة.

إن تعددية الأطراف تجمع بين التعاون والشمول والتضامن، والتي تشكل، إلى جانب الدبلوماسية، عناصر محورية وأساسية لجهودنا الجماعية من أجل تحقيق السلام والأمن في العالم. وفي الوقت الذي تواجه فيه المبادئ الأساسية للنظام الدولي القائم على القواعد والصكوك الأساسية للتعاون الدولي تحديات، نعتقد أن تعددية الأطراف القوية والفعالة، القائمة على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والعدالة، لا غنى عنها لضمان السلام والاستقرار والازدهار. وعلى مدى عقود من الجهود والتقاني، اتفقنا معا على بناء نظام أممي عالمي يقوم على مبادئ رئيسية، مثل السلامة الإقليمية للدول وسيادتها وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وحماية حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والتضامن. وقد أسهم الالتزام الحقيقي بتعددية الأطراف وبذل

الأمم المتحدة والهيكلي المؤسسي برمته على أنه متصلب ومحكوم عليه بفقدان أهميته. وهذا التصور، سواء كان مشروعا أم لا، يثير القلق. وفي ذلك السياق، من السذاجة الاعتقاد بأن مجرد إضافة المزيد من الدول الأعضاء إلى المجلس، وبالتالي المزيد من الأعضاء الدائمين، من شأنه أن يفضي بطريقة سحرية إلى توافق الآراء الذي يحتاجه المجلس للاضطلاع بولايته بشكل كامل.

وكما ذكرنا في مناقشة مفتوحة خلال فترة رئاستنا للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ (انظر S/PV.8906)، على الرغم من أن مجلس الأمن هو الجهاز المكلف بالتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، فإن منظومة الأمم المتحدة ككل لها تأثير مباشر وغير مباشر على صون السلام. ولا يمكن إنكار العلاقة بين التنمية المستدامة وسيادة القانون. ومن الواضح أن نجاح مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته وفقا للولاية المنوطة به يتوقف إلى حد كبير لا على عدم إساءة استخدام الدول الأعضاء فيه لحق النقض فحسب، بل أيضا على نجاح الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية في الوفاء بولايات كل منها، بالاقتران مع عمل الأمين العام. ولذلك، من الضروري تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية المؤاتية لإحلال سلام مستدام حقا.

وإذا استمر مجلس الأمن في العمل كما يفعل اليوم ولكن بإضافة المزيد من الأعضاء وربما المزيد من حقوق النقض، فلن يكون قادرا على العمل حقا بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. والإصلاح الذي يركز على زيادة عدد الأعضاء الدائمين يتعارض مع مبدأ المساواة القانونية بين الدول. والمطلوب هو إصلاح يسمح لعدد أكبر من البلدان، لا عدد أقل، بالمشاركة في المجلس. فهل يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن ما يقرب من ٧٠ دولة لم يسبق لها قط الانضمام إلى عضوية مجلس الأمن؟

إن المكسيك تؤيد وستظل تؤيد المقترحات التي تطرح فكرة زيادة عدد مقاعد الأعضاء المنتخبين، من خلال انتخابات دورية - مع حدود

تظل إحدى المسائل الرئيسية التي تؤثر على عمل المجلس وكفاءته استخدام حق النقض - أو بعبارة أدق، إساءة استخدامه. وفي ذلك الصدد، تؤيد ألبانيا الجهود الرامية إلى تقييد استخدام حق النقض، مثل المبادرة الفرنسية - المكسيكية المتعلقة بحالات الفظائع الجماعية، فضلا عن المقترحات الواردة في مدونة قواعد السلوك التي أصدرتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق بإجراءات مجلس الأمن بشأن الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ونظرا لطابعها ونطاقها العالمي، لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتصدى للتحديات الخطيرة والمتعددة الأوجه التي نواجهها في عصرنا. فالتحديات والمخاطر التقليدية للسلام والأمن، التي تتفاقم بفعل التهديدات الجديدة التي يشكلها تغير المناخ والجوائح والهجمات الإلكترونية والأنواع الجديدة من الأسلحة والجهات من غير الدول والجماعات الإرهابية أو المرتزقة، لا تؤثر على بلد واحد بمفرده. بل إنها تتجاوز الحدود. وعليه، ومن أجل منع استخدام الأسلحة النووية وانتشارها، وكذلك التصدي بشكل سليم للتهديدات المرتبطة بالحرب الإلكترونية والتكنولوجيا الحيوية والذكاء الاصطناعي، يجب علينا أن نتكاتف للعمل معا وإيجاد حلول مشتركة. ومن ثم، نحن بحاجة إلى إعادة التفكير في مستقبل عمليات الأمم المتحدة حتى تتمكن من التصدي للتحديات، القديمة والجديدة على السواء. وفي ذلك الصدد، تؤيد دعوة الأمين العام إلى وضع خطة جديدة للسلام، مع الإشارة إلى أن المنظمات الإقليمية يمكن أن تؤدي أيضا دورا رئيسيا في منع الأزمات والتصدي لها.

وترى ألبانيا أن الحفاظ على قيم تعددية الأطراف والتعاون الدولي التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أمر أساسي. فلا يمكننا أن نتصور تآكل القيم المكرسة في الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولا يمكننا أن نهتم ما بنيناه جميعا بعناية من أجل مصلحتنا المشتركة لإيجاد عالم أكثر استقرارا وإنصافا وسلاما اليوم وفي المستقبل. ويجب ألا نسمح لمنظومة الأمم

جهود مشتركة في الحفاظ على تماسك ذلك النظام الرائع. والتحدي الأكبر الذي يواجهنا اليوم يتعلق بقدرتنا على الحفاظ على النظام وإصلاحه وتكييفه مع متغيرات الزمن وصون فعاليته. وكما نعلم جيدا، فإن ذلك ليس أمرا مسلما به، بل إنه يتطلب تقانيا مستمرا وجهودا متواصلة.

ولأسف، وكما شهدنا عدة مرات، فإن تعددية الأطراف ليست دائما مرادفا للنجاح. ويمكننا أن نرى ذلك عندما يقوض صعود النزعة القومية والسلطوية عملية صنع القرار الفعالة. ويمكننا أن نرى ذلك عندما تمنع المصالح الأنايية الضيقة هذا الجهاز ذاته من العمل والاضطلاع بمسؤولياته. ونتيجة لذلك، لا تزال العديد من النزاعات بلا حل - في سورية واليمن وميانمار على سبيل المثال لا الحصر - في ظل معاناة الآلاف من المدنيين ومجتمعات قاطبة. وذلك من شأنه فحسب أن يسلط الضوء على القيود والعواقب الوخيمة التي نراها عندما تتصرف الدول لتحقيق مصلحتها الخاصة فحسب.

وعلى وجه الخصوص، لا يزال العدوان على أوكرانيا ينتهك جميع مبادئنا وقواعدنا. فهو يشكل تجاهلا للميثاق وانتهاكا للقانون الدولي ونكثا بوعود تسوية المنازعات بالطرق السلمية. وهو يمثل تحديا لتعددية الأطراف في جوهرها ويحطم رغبة الدول في العمل معا بصورة سلمية من أجل تحقيق المنافع المشتركة. ولهذا السبب، كان من الأهمية بمكان في ظل إصابة مجلس الأمن بالشلل جراء التضارب الصارخ في المصالح، أن تستجيب الجمعية العامة بشكل حاسم بتأكيد الأساس الأخلاقي السليم لعالم غير مستعد للتغاضي عن العدوان أو قبول ضم الأراضي بالقوة. وقد أكدت تلك الاستجابة، إلى جانب مبادرة حق النقض، ضرورة تعزيز التعاون بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة وأسهمت في تنشيط وتمكين الجمعية العامة، الهيئة التداولية الرئيسية للأمم المتحدة. وأظهرت تلك المبادرة بوضوح حتمية تحسين أداء المجلس وقدرته على اتخاذ الإجراءات والحفاظ على مصداقيته والعمل نيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتؤيد ألبانيا الإصلاح الشامل لمجلس الأمن لجعله أكثر فعالية وشفافية وديمقراطية وتمثيلا وخضوعا للمساءلة. وكما نعلم جميعا،

أولاً، يجب أن يسمتع مجلس الأمن إلى المزيد من الأصوات الأكثر تنوعاً. وينبغي أن ننشئ نظاماً لتعددية أطراف أكثر شمولاً بمجلس أكثر تمثيلاً. فقد شهدنا بالفعل الدور الحيوي الذي يؤديه الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، ونشيد بهم على إعرابهم عن مواقف أفريقية قوية في المجلس. وفي إطار الإصلاح الشامل، تؤيد النرويج بقوة زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين لأفريقيا، ولكن يجب علينا أيضاً أن نعمل الآن لضمان ملكية أوسع لقرارات المجلس ونواتجه. ولذلك نؤيد طلب الأعضاء الأفارقة الثلاثة بأن يكونوا القائمين على الصياغة أو المشاركين فيها بشأن الملفات الأفريقية. ونشجع الأعضاء الأفارقة الثلاثة، بل وجميع الأعضاء العشرة المنتخبين على الاتصال بالأعضاء الدائمين المعنيين للقيام بدور أكثر نشاطاً بشأن الملفات التي تهمهم، ونشجع الأعضاء الدائمين على الاستجابة لذلك بشكل بناء.

ثانياً، يجب أن يكون المجلس أكثر وعياً بالآثر المباشر لقراراته على حياة الناس على أرض الواقع. وينبغي للمجلس أن يشارك مقدي إحاطات أكثر تنوعاً من المجتمع المدني، بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان. وينبغي أن يتم ذلك بطريقة منهجية وشاملة وآمنة وهادفة. وقد مهدت الطريق لذلك العمل الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن. وينبغي للمجلس أيضاً أن يستفيد بصورة أكثر انتظاماً من خبرة مؤسسات حقوق الإنسان وقدراتها داخل منظومة الأمم المتحدة لرصد الحالات التي يمكن أن تتطور إلى أزمات أمنية كبرى. وبالمثل، سيستفيد المجلس من المزيد من الإحاطات غير الرسمية للإمام بالحالة من الأمانة والمزيد من الزيارات التي يقوم بها المجلس. وفي ذلك الصدد، نرى إمكانية كبيرة للتأثير من خلال الزيارات المشتركة، بما في ذلك مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ثالثاً، يجب أن يكون المجلس أكثر ارتباطاً ببقية النظام المتعدد الأطراف. فلا يمكن للمجلس أن يحل جميع التحديات بمفرده. ونرحب بالدور الحيوي الذي اضطلعت به الجمعية العامة هذا العام من خلال الاتحاد من أجل السلام، واعتماد مبادرة حق النقض وتنفيذها بنجاح،

المتحدة بأن تفقد قوتها وقدرتها على إنقاذ الأرواح ومساعدة المحتاجين وتصبح غير فعالة، وأن تتقوض بسبب الشلل المؤسسي أو الصراعات الإيديولوجية الداخلية. ويجب ألا ندع تعددية الأطراف تصبح هُراء.

ما نحتاج إليه ونريده هو أمم متحدة أكثر استجابة وفعالية وخضوعاً للمساءلة يمكنها أن تقدم أداء أفضل وتتكيف مع التحديات العالمية، منظمة تسعى جاهدة من أجل كفالة التمتع الكامل بحقوق الإنسان في كل مكان، وخاصة لجميع النساء والفتيات، وتمكينهن بكل تنوعهن. هذا في رأينا هو السبيل الوحيد للتصدي لتحدياتنا الحالية والمقبلة والاستثمار في مستقبل أفضل للجميع.

**السيدة يول (النرويج) (تكلت بالإنكليزية):** أشكر الرئاسة الهندية على عقد هذه الجلسة. ونشكر أيضاً الأمين العام ورئيس الجمعية العامة على إحاطتيهما. لقد أوضحا ببراعة الطبيعة المتغيرة لنظامنا المتعدد الأطراف، وهو نظام جيداً لأكثر من ٧٥ عاماً.

لا يمكن حل العديد من المشاكل التي نواجهها اليوم إلا من خلال التعاون المتعدد الأطراف. ومع ذلك، فإن تعددية الأطراف والمؤسسات المتعددة الأطراف تتعرض لضغوط. والنرويج، بوصفها دولة صغيرة، تشعر بذلك بشكل حاد. وفي هذه الأوقات المضطربة، نحتاج إلى مجتمع دولي يعمل بشكل جيد ومنظم بشكل جيد تتعاون فيه الدول الصغيرة والكبيرة لإيجاد حلول مشتركة. والدفاع عن سيادة القانون الدولي والتعاون المتعدد الأطراف وتعزيزهما أولوية أساسية للنرويج، وقد حظينا بشرف القيام بذلك من مقعدنا في مجلس الأمن خلال العامين الماضيين. وبينما قد ينظر البعض إلى المجلس ولا يرى سوى التحديات، فإن النرويج ترى مجلساً يضطلع بدور حيوي في دعم السلام والأمن الدوليين وقدره كبيرة، وإن كانت غير مستغلة في كثير من الأحيان، للدبلوماسية الوقائية والعمل المبكر. ومن هذا المنظور، ستواصل النرويج دعم مناقشات الجمعية العامة الجارية بشأن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن. ومع ذلك، لجعل المجلس أكثر فعالية وشفافية وخضوعاً للمساءلة، هناك خطوات يمكننا ويجب علينا اتخاذها الآن، إذ أنها لا تتطلب تعديلات لميثاق الأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أوجز ثلاث خطوات تعتبرها النرويج ضرورية.

على تعايشنا. وبعد أكثر من ٧٥ عاماً، تغير العالم تماماً. وتغير السياق الدولي تماماً. وتغير المشهد الجيوسياسي تماماً. وتغيرت طبيعة الحرب بصورة كاملة. وغيرت التكنولوجيا حياتنا اليومية تماماً. ومع ذلك، فإن هيكل مؤسساتنا ظل دون تغيير يذكر، خاصة فيما يتعلق بأمننا الجماعي.

والقيم الديمقراطية التي تطالب بها معظم الدول وتعززها على الصعيد الوطني لم تترجم بعد إلى المستوى العالمي في تشكيل وتشغيل المحاور والمراكز الرئيسية للنظام الدولي الحالي. ويبدو الأمر كما لو أن الديمقراطية جيدة للدول وغير مناسبة للمنظمات الدولية ذات الطابع العالمي.

ولمواجهة تحديات المستقبل، ينبغي أن يعكس هيكلنا الأمني الواقع حالياً وفي المستقبل. نحن بحاجة إلى تحديث مؤسساتنا الدولية وعقليتنا وتصوراتنا للسلام المستدام والازدهار المشترك والعيش معاً. نحتاج إلى إعادة ابتكار حلول للتهديدات المعاصرة، بما في ذلك تغير المناخ وانعدام الأمن في الفضاء السيبراني. ويجب أن نعالج أزمة التضامن الدولي التي تغذي الأزمات الاقتصادية والإنسانية والصحية والمناخية والغذائية الكامنة. ولا يمكننا مواجهة تحديات القرن الحالي هذه بأدوات قرن آخر.

إن قارة مثل أفريقيا، ثاني أكبر القارات من حيث عدد السكان، والتي يقدر أنها ستضم ما لا يقل عن ربع سكان العالم بحلول عام ٢٠٥٠، والتي تستأثر اليوم بحوالي ٧٠ في المائة من جدول أعمال مجلس الأمن، ليس لها مقعد دائم حيث يتم البت في قضاياها الهامة. وبالمثل، فإن ثمة دولاً أخرى لديها مطالبات مشروعة بالحصول على مقعد دائم على الطاولة الرئيسية والحاسمة لمجلس الأمن. فلنضع جانباً هذه الحقيقة المؤلمة. نحن مقتنعون بالحاجة الملحة إلى العمل من أجل تنفيذ ثلاثة مفاهيم أساسية نعتقد أنها ستجعل النظام المتعدد الأطراف ذا مصداقية وشاملاً.

أولاً، يجب علينا إصلاح مجلس الأمن دون إبطاء. ويجب أن يكون ممثلاً لواقع اليوم ولتحديات الحاضر والمستقبل. وباعتباري

ومواصلة العمل بشأن مدونة قواعد السلوك التي أصدرتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. ويجب أن يكون هناك قدر أكبر من المساءلة والشفافية حول استخدام حق النقض. وينبغي للمجلس أن يوائم عمله على نحو أفضل مع عمل هيئات أخرى في الأمم المتحدة مثل لجنة بناء السلام ومع الهيئات الإقليمية الحيوية مثل الاتحاد الأفريقي. وينبغي له أيضاً أن يكون أكثر جهاً في دعمه للمساوي الحميدة للأمن العام. إن السمة المميزة لتعددية الأطراف هي الالتزام بما يتجاوز المصلحة الذاتية للمرء. فلنغتتم جميعاً هذه الفرصة لنجد التزامنا اليوم.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أهنيء الهند على مبادرتها بعقد هذه المناقشة الهامة، التي أتاحت لنا فرصة ممتازة للتعبير عن أفكارنا بغية الوصول إلى كتلة حرجة تمكننا من تشكيل مستقبلنا المشترك في إطار النظام المتعدد الأطراف. وأشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة على توجيههما المفيد لمناقشتنا.

إن الأمم المتحدة فكرة عظيمة وتجربة رائعة. ولا يمكنني أن أتخيل العالم بدون الأمم المتحدة. فهو بلا شك سيشبه ساحة صيد شاسعة الدول فيها إما صائدة أو فرائس. وقد يتساءل المرء عما إذا كنا لا نقرب في بعض النواحي من تلك الصورة القاتمة. ولكن بغض النظر عن ذلك، وبفضل منظومة الأمم المتحدة الحالية، لدينا نظام دولي قائم على القواعد. ولدينا هيكل واسع للسلام والأمن الجماعي. ولدينا خطة التنمية المستدامة الطموحة لعام ٢٠٣٠ وخرائط طريق أخرى. والواقع أن لدينا أدوات غير ناقصة تماماً. والسؤال هو كيف نجعلها وجيهة وفعالة وملائمة على نحو أكبر. وكيف نصلح منظمتنا لجعلها أكثر فعالية في توفير الأمن والكرامة لشعوب العالم؟

ينبغي أن نتذكر دائماً أن الأمم المتحدة أنشئت لغرض واضح هو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، كما ورد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة. وكانت هذه هي الفكرة الرائعة للمنتصرين في الحرب العالمية الثانية، الذين انضمت إليهم نحو ٥٠ دولة أخرى في سان فرانسيسكو لدى اعتماد الميثاق، الذي يشكل اليوم الرابطة التي تحافظ



وفي الختام، أود أن أشدد على حاجتنا إلى الاستجابة للأجيال الحالية والمقبلة. ونحن مدينون لهم باستجابة تتناسب مع مخاوفهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم المشروعة للعيش في سلام مع آفاق خصبة. ولا يمكن لهذه الاستجابة الانتظار أكثر من ذلك.

**السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نود أن نشكر الهند على اختيار موضوع مناقشة اليوم.

العالم يمر بأوقات عصيبة. فالأزمات آخذة في الازدياد والأمن الدولي آخذ في التدهور. إن موقف مجموعة من الدول الغربية للحفاظ على احتكارها وامتيازها في العالم يقوض الثقة في المؤسسات الدولية كأجهزة لتقرير المصالح الجماعية، وكذلك الثقة في القانون الدولي، كما يجسده ميثاق الأمم المتحدة، وفي نموذج العالم الذي يتمحور حول الأمم المتحدة، على هذا النحو. ولم يبدأ ذلك في شباط/فبراير ٢٠٢٢.

ومن الواضح أن النظام العالمي المقبل يتقرر اليوم. والبدائل جلية، فهو إما أن يكون نظاما عالميا بقوة مهيمنة وحيدة تضع القواعد التي تراها هي وحدها مفيدة، أو عالما ديمقراطيا ومنصفا ومتعدد الأقطاب ومحوره الأمم المتحدة وخاليا من الابتزاز والهيمنة وترهيب غير المرغوب فيهم ومن الاستعمار الجديد. ومن الواضح أن المستفيدين الرئيسيين من هذا النظام الذي عفا عليه الزمن ليسوا راضين عن الخيار الأخير. وفي محاولة لإحياء النموذج أحادي القطب تحت شعار "النظام القائم على القواعد"، يرسم الغرب خطوطا فاصلة في كل مكان ويسعى إلى مد نفوذه إلى المزيد من مناطق العالم.

إن الأزمة الأوكرانية، التي يحاول الغرب الجماعي يائسا إلقاء اللوم بشأنها على عملياتنا العسكرية الخاصة، التي بدأت في ٢٤ شباط/فبراير، ليست سوى عنصر واحد من عناصر هذه الأزمة المتعددة الأبعاد التي كان العالم يتجه نحوها منذ فترة طويلة. إنها أزمة نظامية، تشكلت شروطها المسبقة تدريجيا على مدار عقدين أو ثلاثة عقود. فبعد بناء حق الناتو المطلق في التوسع على حساب مبدأ الأمن غير القابل للتجزئة، جعلت الدول الغربية القارة الأوروبية على شفا مواجهة يمكن أن تشعل النار في العالم بأسره. وعلاوة على ذلك، فإن لدى

أفريقيا، أمل أن يعطي هذا الإصلاح الأولوية للموقف الأفريقي المشترك ومطالبته المشروعة، كما يتجلى في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت. ولن تنتظر أفريقيا إلى أجل غير مسمى حدوث اضطرابات في عملية إصلاح حكومية دولية تبدو لشعوبنا حجر عثرة لا يمكن التغلب عليه. وكما ذكر الرئيس علي بونغو أونديمبا مؤخرا من على منبر الجمعية العامة (انظر A/77/PV.6)، فإن أفريقيا لن تنتظر أكثر من ذلك. وفي وقت الحساب، سنتذكر كل حالات الدعم، ولكن أيضا كل تعبير عن اللامبالاة وكل مناورة لإبقاء أفريقيا مجرد لعبة قوة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى إعادة تحديد قواعدها وآلياتنا للتعامل بشكل ملائم مع تطور انعدام الأمن والإرهاب. وفيما يتعلق بالقواعد، يجب أن نكفل الشمول والتضامن وألا نترك مجالاً لازدواجية المعايير، بما في ذلك سياسة التضامن مع الجغرافيا المتغيرة. وعلاوة على ذلك، يجب أن نعالج عن قصد الأسباب الجذرية للنزاعات والأزمات. وفيما يتعلق بآليات عملنا يجب أن تكون استجابتنا قوية، عند الاقتضاء، ومتناسبة مع التحديات على أرض الواقع.

ثالثا، يجب أن نبني عقدا اجتماعيا جديدا، ميثاقا عالميا جديدا بين الأجيال، بين الحكام والمحكومين، بين المجالين العالمي والإقليمي، مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء والمجتمع المدني والقطاع الخاص. في هذا العقد الاجتماعي الجديد للمستقبل، يجب أن تحل الجسور محل الجدران في كل مكان. ويجب أن يزيل التعليم أغلال الجهل والتعصب في كل مكان. ويجب أن تسود تعددية الأطراف على المواقف الانفرادية. يجب أن يسود منطق الحوار دائما على العدا.

ومن الوهم الاعتقاد بأن البشرية ستعيش بفقاعات من الأمن والرخاء وسط محيط من انعدام الأمن والفقر. إن البديل الحتمي للسلام والرخاء للجميع سيكون حتما تعريض الجميع للخطر والاضمحلال الجماعي. ويجب أن نجعل من أولوياتنا بناء درع من الإجراءات والمبادرات للاحتراز من أي نهب للموارد وأي افتراس للكرامة والإنسانية ومنع ذلك، داخل دول العالم وفيما بينها، بغية إعادة تطلعات شعوب العالم إلى الأمن والازدهار ومزيد من الحرية.



حملة صليبية ضد الاستبداد، ويحاول قاداتها إشراك أكبر عدد ممكن من الدول في جهودهم. وهذا النظام القائم على القواعد، الذي لا علاقة له بالقانون الدولي، يتحايل على الهياكل العالمية وآليات الاتفاقيات، في حين أنه ينشئ ضوابط وشراكات وتحالفات ومؤتمرات قمة غربية حصرية بشأن الديمقراطيات تهدف، في جملة أمور، إلى مناقشة المسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال العالمي بصيغ لا تشمل البلدان التي لا تحبها، وفي إطار هذه الصيغ المغلقة - وخلف أبواب مغلقة - يقومون بصياغة قواعدهم الشهيرة بشأن مختلف جوانب الحياة الدولية.

وتوجد كل هذه الاتجاهات السلبية في شكل مركز في إطار الأمم المتحدة. وكان هذا هو الحال في مناقشة اليوم لإصلاح مجلس الأمن والكيفية التي يزعم بها أن المجلس غير فعال. هذه الأفكار شيء كان يمكننا سماعه مع بزوغ فجر الأمم المتحدة، وهي شيء ناقشناه طوال سنوات وجود المنظمة. وبطبيعة الحال، يحتاج المجلس والأمم المتحدة بصفة عامة إلى التكيف مع الحقائق العصرية. وبدون ذلك، من الصعب تصور تمثيل حقيقي وتعدد أقطاب ومساواة في العلاقات فيما بين الدول الأعضاء.

نحن نرى آفاقاً لإضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن حصراً - وأشد على كلمة حصراً - من خلال توسيع تمثيل بلدان من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وتحتاج الأمم المتحدة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى الحماية من جانب الدول الأعضاء المسؤولة. وهناك حاجة إلى تخليص المنظمة من كل ما هو تصادمي لاستعادة عضويتها الكاملة كمنبر لمناقشات صريحة يتم فيها إيجاد حلول تحظى بقبول واحترام الأطراف، بغية تحقيق تأكيد لا لبس فيه لالتزام الكل بجميع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وانطلاقاً من هذا الهدف، أنشئت في تموز/يوليه ٢٠٢١ مجموعة أصدقاء الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة، مع روسيا كعضو مؤسس، وتضم الآن في عضويتها ما يقرب من عشرين بلداً. وتهدف المجموعة إلى ضمان الامتثال الصارم للمعايير العالمية للقانون الدولي كتقل

حلف شمال الأطلسي اليوم طموح عالمي. وفي الفترة التي سبقت الأزمة، لم يكن الغرب راغباً في الدخول في حوار معقول، ولا يزال هذا هو موقفه.

الغرب لا ضمير له عند اختيار أساليبه ووسائله لتحقيق أهدافه. اليوم راهنوا على استفاد روسيا وهزيمتها الاستراتيجية. ويخطئ كل من يعتقد أن هذا الموقف لم يتخذ إلا منذ شباط/فبراير. وأدعواهم إلى قراءة تقرير مؤسسة راند بعنوان "توسيع روسيا: التنافس من أرض مؤاتية". وعلى الرغم من أن التقرير صدر في عام ٢٠١٩، إلا أنه يقدم سرداً كاملاً للأدوات التي يضعها الغرب موضع التنفيذ ضد روسيا اليوم. وهذا لا ينطبق فقط على روسيا. لقد أصبح الضغط والعقوبات الأحادية الجانب العلامة التجارية، بل والأداة الوحيدة للسياسة الغربية في السنوات الأخيرة، وهي بمثابة أداة لإكراه التعساء أو أولئك الذين يعارضون. واليوم، نحن لا نشهد أزمات في الأمن العالمي فحسب، بل وفي نظام العلاقات الدولية والتجارة والاقتصادية والمالية. ولا يحتاج المرء إلا إلى إلقاء نظرة على ما يحدث في منظمة التجارة العالمية. ولن يقول إنه لا توجد حاجة لإصلاح المؤسسات المالية الدولية اليوم إلا الشخص الأشد كسلاً.

لقد قلنا منذ فترة طويلة إن مفاهيم المواجهة والنظام القائم على القواعد، والتي سمعنا عنها كثيراً اليوم، يجري الحفاظ عليها كجزء لا يتجزأ من استراتيجية السياسة الخارجية لدول الغرب مجتمعة. ومن الناحية العملية، يجري تقديمها كإطار لمواجهة الاتجاهات الرئيسية في التنمية العالمية، وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، وتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب. إن الولايات المتحدة الأمريكية، في محاولتها لاستعادة موقعها المهيمن وإدارتها المنفردة للعمليات العالمية، تراهن مع تابعيها على إنشاء تحالف واسع بهدف استهداف مراكز القوى البديلة الرئيسية الجديدة.

وتتم صياغة النظام المفاهيمي القائم على القواعد على أساس اختزال خريطة للعالم من العمليات الدولية المعقدة إلى الأشكال البدائية للمواجهة بين الديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية. في الغرب، إنها

والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، شهدنا انتصارا لتعددية الأطراف وللعالم النامي والعدالة المناخية، بإضافة "الخصائر والأضرار" إلى جدول أعمال المؤتمر السابع والعشرين والالتزام بإنشاء مرفق تمويل الخصائر والأضرار.

وهناك بالفعل فوائد عديدة لتعددية الأطراف، وهي واضحة تماما. وتتيح لي مناقشة اليوم المفتوحة الفرصة للتعليق على المذكرة المفاهيمية (S/2022/880، المرفق) والمسائل ذات الصلة التي عممتها الرئاسة الهندية لمجلس الأمن والرد عليها.

في عالمنا الذي يتسم بالتعقيد ويواجه تهديدات وتحديات متعددة، توفر العمليات المتعددة الأطراف الشاملة للجميع في إطار الأمم المتحدة أكثر الآفاق الواعدة لتعزيز السلام والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستجابات الفعالة لمختلف التحديات العالمية المتشابكة التي نواجهها. ولذلك، من الأهمية بمكان تمكين جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة واستخدامها بكفاءة - الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس حقوق الإنسان، ومحكمة العدل الدولية، والأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة. ويجب علينا أيضا أن نستنهض المساواة والديمقراطية في هياكل الإدارة المالية والاقتصادية العالمية، وخاصة مؤسسات بريتون وودز.

وعلى الجمعية العامة، وهي أكثر المنديات عالمية على صعيد العالم، أن تضطلع بدور مركزي في تعزيز تعددية الأطراف وتعزيز الإنصاف والعدالة في العلاقات الدولية. يجب على العالم أيضا أن يحول انتباهه بعيدا عن السعي وراء طموحات وطنية ضيقة، وأن يواجه، أولا وقبل كل شيء، بشكل جماعي ومتعدد الأطراف، التهديدات الوجودية التي يواجهها الجنس البشري، سواء كانت في شكل جائحة مرض فيروس كورونا، أو كارثة المناخ وتغير المناخ، أو التهديد النووي، أو الإرهاب والتطرف، أو الميل المتزايد إلى الشعبوية ضيقة الأفق والاستبداد والتعصب الديني. ويجب أن نواجه تصاعد إيديولوجيات الكراهية، وكراهية الأجانب، وكراهية الإسلام، والتطرف الشعبي، والتعصب العنصري والديني، والتي تتسبب في التمييز والعنف بل والتهديد بالإبادة الجماعية للأقليات الضعيفة في بعض البلدان.

موازن للنهج الانفرادية الضارة. وندعو كل من يوافق على هذا الموقف إلى الانضمام إليها.

إن مهمة بناء عالم متعدد الأقطاب حقا ليس لها بديل. ومع ذلك، فإن الوصول إلى ذلك العالم لا يمكن أن يكون ممكنا نظرا للانقسام بين الأمم والدول، وأزمة الثقة وتراكم إمكانية المواجهة في العلاقات الدولية. يتعين على البشرية التعلم من أخطائها. من غير المقبول أن يحاول "أسوأ طلبة التاريخ"، على حد تعبير أنديرا غاندي، أن يفرضوا بلا خجل على الجميع حلولاً لا تناسب إلا أولئك الطلبة.

ويجب علينا جميعا أن ندرك مسؤوليتنا المشتركة في تهيئة الظروف للتنمية الآمنة والمنسجمة للأجيال المقبلة. ويجب أن نفهم بوضوح أن ظهور تعددية أطراف شاملة للجميع حقا، وإقامة نظام عالمي متعدد المراكز، وإصلاح الأمم المتحدة هي عمليات مترابطة. من الضروري ببساطة التخلص من الرهاب والصور النمطية وجميع المناورات الجيوسياسية، ومراعاة مصالح بعضنا البعض وخطوطنا الحمراء واحترامها - وليس فقط عندما تصل الأمور بالفعل إلى نقطة النزاع، ولكن عندما تدق أجراس التحذير. كانت روسيا ولا تزال مستعدة للقيام بذلك، ونتوقع من الآخرين أن يحذوا حذوها.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أذكر جميع المتكلمين بالألا تزييد بياناتهم على أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات ستنبه المتكلمين حتى يختتموا ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية باكستان.

**السيد زارداري (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** سيدتي الرئيسة، أود أن أبدأ بتهنئتك على تولي الهند رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

ونحن في الأمم المتحدة، بصفتنا رئيسا لمجموعة الـ ٧٧ والصين، سنواصل اتباع جدول أعمال واسع النطاق للعالم النامي يقوم على تعددية الأطراف. ومن دواعي فخري أن أقول إنه مع كون باكستان رئيسة لمجموعة الـ ٧٧ والصين وكون مصر رئيسة للدورة السابعة

ومما لا شك فيه أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعبر عن الحقائق العالمية المعاصرة. وأهم التغييرات في تلك الحقائق تشمل ظهور عضوية في الأمم المتحدة تتألف الآن من ١٩٣ دولة معظمها صغيرة ومتوسطة الحجم والحاجة إلى تمثيلها العادل من خلال توسيع عضوية مجلس الأمن. ومن شأن إضافة أعضاء دائمين جدد أن يقلل عددياً من فرص تمثيل الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في المجلس. فيجب أن نلتزم بمبدأ المساواة في السيادة بين الجميع، وليس تفوق البعض. ومن المؤكد أننا جميعاً نؤمن بأن زيادة إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة، هو ما من شأنه تمكين هذه المؤسسة وتزويدها بالسلطة المعنوية اللازمة للعمل. فلن يخدم أغراض الأمم المتحدة إضافة المزيد من الأعضاء إلى هذا النادي النخبوي وتوسيع سلطة حق النقض الاستبدادي. ومن شأن ذلك أن يخدم هذه المؤسسة في زيادة إضفاء الطابع الديمقراطي عليها وأن يسمح، كما قلت، بمبدأ المساواة في السيادة بين الجميع، وليس بتفوق البعض. لقد عجز مجلس الأمن في الماضي عن التصرف بسبب الخلافات بين أعضائه الدائمين. وإضافة أعضاء دائمين جدد سيضعف احتمالات حدوث شلل في مجلس الأمن. فلا يمكن للمشكلة أن تكون هي الحل. ومن المؤكد أن الدول التي لها سجل في عدم تنفيذ قرارات المجلس لا يمكن اعتبارها جديرة بالنظر في أي شكل من أشكال عضوية المجلس لها.

إن اقتراح مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء بإنشاء ١١ مقعداً إضافياً منتخبا وغير دائم في المجلس يوفر الخيار الأكثر واقعية للإصلاح المنصف والسريع. نموذج مجموعة الاتحاد هذا سيوفر تمثيلاً عادلاً لجميع الدول الأعضاء والمناطق، بما في ذلك أفريقيا. ومن شأن إجراء انتخابات دورية أن يعزز مساءلة أعضاء المجلس. فمن شأن ذلك أن يوسع عددياً وسياسياً نفوذ ودور الأعضاء المنتخبين فيما يتعلق بالأعضاء الخمسة الدائمين الحاليين وأن يحافظ على مبدأ المساواة في السيادة.

إن جميع مساعينا لتعزيز النظام والسلام والاستقرار على الصعيد العالمي ستذهب سدى ما لم نتمكن من تحقيق الهدف الثاني للميثاق

إن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن. والحدود المتعددة الأطراف تحت مظلة مجلس الأمن توفر أكثر النهج فعالية لتعزيز السلام وحل النزاعات. ولا يمكن لأطراف نزاع ما أن تدافع عن العمليات المتعددة الأطراف والإصلاح في يوم من الأيام وأن تصر على الطرق الثنائية في اليوم التالي - ولا أن تفرض في نهاية المطاف حلولاً انفرادية. ولدى باكستان إيمان راسخ بأن المشاكل الأمنية الرئيسية، بما فيها تلك الموجودة في منطقتنا، سيدتي الرئيسة، يمكن حلها بشكل فعال وسلمي من خلال الانخراط النشط لمجلس الأمن والأمين العام. ويجب أن تقوم تعددية الأطراف على أساس التقيد العالمي والمتسق بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة - وهي حق الشعوب في تقرير مصيرها؛ والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها؛ والامتناع عن الاستيلاء على الأراضي بالقوة؛ واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

لقد أصبح التقيد الصارم بمبادئ الميثاق أكثر ضرورة في سياق النزاعات الأخيرة والمستمرة. ويجب أن يسعى المجلس إلى حل النزاعات والمنازعات، وليس مجرد إدارتها. وينبغي أن يعالج الأسباب الكامنة وراء النزاعات، مثل الاحتلال الأجنبي وقمع الاعتراف بحق الشعب في تقرير المصير. ويجب على الدول الأعضاء، وفقاً لالتزامها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق، أن تنفذ قرارات المجلس. ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف ليس فقط بعد نشوب النزاع، بل بشكل استباقي، من أجل منع النزاعات وتجنيبها قبل نشوبها. وينبغي تمكين المجلس من الاجتماع تلقائياً، دون اتخاذ قرار إجرائي، بشأن أي بند مدرج بالفعل في جدول أعماله إذا طلب ذلك أحد أعضاء المجلس أو دولة معنية. وينبغي للأمين العام أن يكون أكثر إصراراً على ممارسة سلطته بموجب المادة ٩٩ من الميثاق لاسترعاء انتباه المجلس إلى تهديدات وشيكة للسلم والأمن، وينبغي ألا يتمكن أي طرف في نزاع أو مناوأة من رفض المساعي الحميدة للأمين العام عند عرضها أو رفض اللجوء إلى طرائق التسوية السلمية للمنازعات المنصوص عليها بموجب المادة ٨ من الميثاق.

مسألة كيفية إصلاح تعددية الأطراف، استنادا إلى الدروس التي ينبغي أن نتعلمها. وإذا كان لي أن أحاول تعريف تعددية الأطراف بعبارات مبسطة جدا، فسأعرفها بأنها القدرة على التوصل إلى التزامات تقوم على التوافق والتراضي والوفاء بها. وإذا أردنا أن نجد أرضية مشتركة، يجب أن نتقيد بالخطوط الحمراء العالمية فيما يتعلق بما لا يمكن التغاضي عنه في نهج متعدد الجوانب. وتتجسد تلك الخطوط الحمراء في المقام الأول في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة. ونأمل أن تكون هذه المناقشة المفتوحة المهمة التي تتعقد اليوم بمثابة زاد للفكر في كفاحننا المشترك للحفاظ على النظام المتعدد الأطراف وتحسينه من أجل الأجيال المقبلة.

تلتزم أرمينيا التزاما راسخا بتعددية الأطراف التي تركز على مقاصد الميثاق ومبادئه، بما في ذلك عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها والتسوية السلمية للمنازعات. وفي عالم لا تزال فيه النزاعات، مع الأسف، مستمرة، يشكّل حظر استخدام القوة والتقييد الصارم بالتسوية السلمية للنزاعات عنصرا لا غنى عنهما لصون السلام والأمن الدوليين. ويجب أن تظل الأمم المتحدة قادرة على الصمود في وجه الممارسات الضارة المتمثلة في فرض حلول انفرادية وإعطاء الأولوية للعنف على حساب التسويات السلمية. وتتعارض محاولات جعل استخدام القوة في العلاقات بين الدول أمرا طبيعيا أو شن الحروب وارثكاب الفظائع مع القيم والأهداف الأساسية للأمم المتحدة وينبغي إدانتها ورفضها بشكل قاطع في جميع الأوقات. ويكتسي تعزيز قدرات الأمم المتحدة ومجلس الأمن على منع نشوء هذه التحديات المثيرة للقلق والتصدي لها أهمية حاسمة لتحقيق هدف دعم السلام والأمن الدوليين. وتدعم أرمينيا الجهود، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الهند، الرامية لإصلاح مؤسسات تعددية الأطراف وجعل مجلس الأمن أكثر شمولاً للجميع وفعالية في الاستجابة للتحديات والتهديدات الحالية والناشئة للسلام والأمن الدوليين.

شهدت أرمينيا بشكل مباشر آثار انحسار تعددية الأطراف. فقد برهن المجتمع الدولي على عجزه عن منع استخدام أذربيجان غير

- وهو التنمية الاجتماعية والاقتصادية العالمية. ونتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا والنزاعات المستعرة والآثار الأكثر تواترا وشراسة لتغير المناخ فإن قرابة ١٠٠ بلدا نامية تعاني من ضائقة اقتصادية شديدة. وقد دعت باكستان إلى عقد مؤتمر وزاري مع مجموعة الـ ٧٧ والصين غدا وبعد غد من أجل اعتماد خطة للعمل الطارئ والإصلاح المنهجي للهياكل المالية والتجارية والتكنولوجية الدولية بغية تخفيف معاناة بليون شخص في دول الجنوب وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف البيئية.

وأخيرا، في مذكرتك المفاهيمية (انظر S/2022/880)، سيدتي الرئيسة، تدعوننا إلى إسداء المشورة واقتراح السبل والوسائل الكفيلة بالمضي قدما بخطة إصلاح تعددية الأطراف. وهناك بند مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن متروك دون معالجة ونعتقد أنه مسألة متعددة الأطراف. فإذا أردنا أن نرى نجاح تعددية الأطراف والمؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك مجلس الأمن، فعندئذ يمكننا بالتأكيد المساعدة في تلك العملية والتأمين من تنفيذ قرارات مجلس الأمن عندما يتعلق الأمر بمسألة كشمير. بوسعكم، سيدتي، إثبات أن تعددية الأطراف يمكن أن تتجح، وأن مجلس الأمن، في ظل رئاستكم المقتدرة، يمكن أن ينجح وأن يحقق السلام في منطقتنا.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية أرمينيا.

**السيد ميرزويان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية):** من دواعي سروري البالغ أن أشارك في مناقشة اليوم في مجلس الأمن، وأشكر زميلي، وزير خارجية الهند، على هذه الدعوة. لقد اختارت الرئاسة الهندية موضوعا هاما وفي توقيت مناسب جدا لهذه المناقشة المفتوحة.

إن العلاقات الدولية، كما عرفناها، تمر بمرحلة انتقالية. والأزمة الأمنية العالمية التي نعيشها جميعا تؤثر بشدة على عمل نظام تعددية الأطراف. وهناك بطبيعة الحال رأي مخالف لذلك وهو أن اختلال النظام المتعدد الأطراف قد أدى إلى الحالة التي نواجهها اليوم. القضية مثل قصة الدجاجة والبيضة. ولذلك أعتقد أن من الأفيدي التركيز على

ومن المفارقات أن منع الوصول لا يتوقف على المنظمات الإنسانية الدولية، بل إنه يشمل أيضا من يعيشون في ناغورنو - كاراباخ. فمُنذ ثلاثة أيام، ما فتئت أذربيجان، في انتهاك صارخ للالتزامات الدولية، تعرقل الحركة عبر ممر لاتشين - الذي يشكّل شريان الحياة الوحيد لإقليم ناغورنو - كاراباخ - الذي أصبح الآن معزولا بشكل أساسي عن أرمينيا والعالم الخارجي. وبينما نتكلم الآن، يُحرم شعب ناغورنو - كاراباخ من الحق في حرية التنقل وتُفصل الأمهات عن أطفالهن ولا يمكن للمصابين بأمراض عضال الحصول على الإمدادات الطبية والمساعدة الطبية. والأسوأ من ذلك أن أذربيجان قطعت، رغم ظروف الشتاء قارس البرودة، إمدادات الغاز عن ناغورنو - كاراباخ. وتواجه ناغورنو - كاراباخ تهديدا وشيكا بحدوث أزمة غذاء وأزمة طاقة بل وأزمة إنسانية بوجه عام، ستؤدي إلى كارثة إن لم تُعالج على وجه السرعة. وفي ظل هذه الظروف، تزعم قيادة أذربيجان أنها مستعدة لتوفير الحقوق والضمانات الأمنية للأمن وأنه لا حاجة إلى آلية دولية أو وجود دولي. غير أن ما يحدث الآن يبين كيف ينظرون بالفعل إلى تلك الضمانات. وإلى جانب رفض أذربيجان إجراء حوار مع ستيباناكيرت بشأن حقوق الأرمن وأمنهم، تشهد أعمال باكو على أنها تواصل انتهاج سياسة الإبادة الجماعية تجاه أرمن ناغورنو - كاراباخ.

لقد أبرزتُ في بداية بياني أهمية الوفاء بالالتزامات. وفيما يتعلق بعملية التطبيع بين أرمينيا وأذربيجان ومسألة ناغورنو - كاراباخ، ترفض أذربيجان الوفاء بالتزاماتها، وهي التزامات قُطعت في إطار صيغ متعددة الأطراف. وتشكّل هذه التصرفات والخطاب المحرض على الحرب والنهج المتطرف الذي يتبعه قادة أذربيجان تهديدات خطيرة لفرص تحقيق السلام والاستقرار في جنوب القوقاز.

ويمكننا القول، استنادا إلى تجربتنا الخاصة، إن عالمنا لن يذق طعم السلام والأمن في غياب تعددية أطراف فعالة. ولذلك، يجب علينا جميعا أن نسعى جاهدين إلى استتباط طرق عمل أفضل وأكثر كفاءة حتى نتمكن من منع نشوب النزاعات وأعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الفظائع الجماعية والتركيز على التنمية المستدامة السلمية.

المبرر للقوة ضد شعب ناغورنو - كاراباخ، مما أسفر عن سقوط آلاف القتلى والجرحى وعن موجة جديدة من النزوح. ولا يزال يتعين معالجة مسألة حقوق شعب ناغورنو - كاراباخ وأمنهم. وينبغي أن يتمكن شعب ناغورنو - كاراباخ من العيش بكرامة وسلام في وطنهم. وتجلّى انحسار تعددية الأطراف أيضا في عجز الرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المكلفة من مجلس الأمن، عن الوفاء بواجباتها. فقد عرقل أحد أطراف النزاع وبشكل أساسي أنشطة المجموعة وأعلن بصورة انفرادية تسوية نزاع ناغورنو - كاراباخ باستخدام القوة، مما حال دون إمكانية التوصل إلى حل للنزاع من خلال جهود الوساطة الدولية.

وتتامت التحديات الأمنية في منطقتنا في ظل ما تتاله من اهتمام محدود من جانب المجتمع الدولي. وما فتئت الأراضي الأرمينية ذات السيادة تتعرض للهجوم. ووقع آخر حادث كبير في أيلول/سبتمبر وطلبنا عقد جلسة طارئة للمجلس (انظر S/PV.9132) لإجراء تقييم كامل للحالة وإبقاء المسألة قيد نظره. ويؤسفني أن أقول إن الحالة الأمنية لم تشهد في الواقع أي تحسن يُذكر. وعلى الرغم من نداءات المجتمع الدولي، تواصل أذربيجان إبقاء أراضي أرمينيا ذات السيادة تحت الاحتلال. ولا نزال نواجه الخطاب العسكري المتنامي لأذربيجان، والذي يهدد صراحة سيادتنا وسلامة أراضينا.

وبعد عامين من توقف الأعمال العدائية العسكرية في ناغورنو - كاراباخ، لا تزال مسألة عودة أسرى الحرب الأرمن وإعادتهم إلى وطنهم بلا حل. ويواصل الجانب الأذربيجاني مناوراته من أجل إيجاد ثقل مكافئ للمسائل الإنسانية بشكل مصطنع وتحويل عودة أسرى الحرب الأرمن إلى ورقة مساومة، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق ولا ينبغي للمجتمع الدولي التسامح معه. وعلاوة على ذلك، لا تزال الهيئات الإنسانية الدولية، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة، غير قادرة على تقديم المساعدات التي تشتد الحاجة إليها لشعب ناغورنو - كاراباخ، متخليه عنه بشكل أساسي، في تناقض صارخ مع التعهد العالمي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بعدم ترك أحد خلف الركب.



الجمعية العامة القرار ١٩٩١ (د-١٨)، مقترحة توسيع العضوية غير الدائمة في المجلس. وعلى الرغم من أن عضوين دائمين صوتا ضده وامتنع عضوان عن التصويت، وافق عليه الأعضاء الخمسة جميعهم في نهاية المطاف احتراماً لإرادة الجمعية العامة. وما يهم في الجمعية هو كل دولة عضو على حدة، التي تمثل مجتمعة إرادة الجمعية العامة.

لقد تغير العالم تغيراً جذرياً منذ تأسيس الأمم المتحدة. فتضاعفت العضوية أربع مرات منذ عام ١٩٤٥ وأصبحت المسائل التي تواجه مجلس الأمن أكثر تعقيداً وتنوعاً. ونحن بحاجة إلى تصحيح الظلم التاريخي الذي تمثل في عدم وجود مقاعد دائمة للبلدان الأفريقية، حتى وإن كانت المسائل الأفريقية تمثل حوالي نصف جدول الأعمال الإقليمي للمجلس. وينبغي لنا ألا نتردد في تحديث الميثاق ليعكس واقع اليوم، لا قبل ٧٧ عاماً. وقد ازدادت الدعوات للإصلاح قوة هذا العام. فأثارت نحو ٧٠ دولة عضواً، أي أكثر بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة، إصلاح مجلس الأمن في خطاباتها في المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر. وتؤيد أغلبية من بين الأعضاء الدائمين الإصلاح الآن. وأنا أدرك أن عدداً متزايداً من القادة الأفارقة يطالبون الآن بإصلاح مجلس الأمن بنبرة أكثر حماساً من أي وقت مضى. وسيصادف العام المقبل الذكرى السنوية الستين للإصلاح السابق. وسيعقد مؤتمر قمة المستقبل في عام ٢٠٢٤، وفي عام ٢٠٢٥ سنشهد الذكرى السنوية الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة. وتذكرنا تلك المعالم بأن نوافذ الفرص مفتوحة على مصاريعها.

ولئن كانت الجمعية العامة تعمل على إصلاح مجلس الأمن، يمكن للمجلس أن يفعل أكثر من مجرد الانتظار. فيمكن لأعضاء المجلس، بل وينبغي لهم، أن يحسنوا شفافيته وكفاءته بتحسين أساليب عمله. وتؤيد اليابان جميع المبادرات الرامية إلى الحد من استخدام حق النقض، بما في ذلك مبادرات فرنسا والمكسيك والولايات المتحدة ومجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. وترحب اليابان كذلك باتخاذ قرار الجمعية العامة ٧٦/٢٦٢، الذي بادرت به ليختشتاين، والذي يتطلب أن يواجه الأعضاء الدائمون مزيداً من المساءلة على ممارستهم

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية في اليابان.

السيد يامادا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود بداية أن أشيد بمبادرتكم لقيادة مناقشتنا اليوم بشأن هذا الموضوع الاستشرافي الحسن التوقيت. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش ورئيس الجمعية العامة تشابا كوروشي على إسهامتهما الثاقبة.

إن مصداقية الأمم المتحدة معرضة للخطر جراء عدوان روسيا، العضو الدائم في مجلس الأمن، على إحدى جاراتها. فهل كان لواقعي ميثاق الأمم المتحدة أن يتصوروا ما آلت إليه أوضاعنا. بيد أن هذا هو الواقع المرير التي لم يتمكن المجلس بعد من إيقافه. وهذا الشعور بالإلحاح هو الذي أتى بي إلى هنا من طوكيو. فعلينا أن نستعيد الثقة في الأمم المتحدة. وعلينا أن نغرز المنظمة بأسرها. ويشكل إصلاح مجلس الأمن جزءاً لا يتجزأ من الصورة الكاملة.

وأود أن أركز على إصلاح مجلس الأمن. وأود أن أبعث برسالة بسيطة مفادها أن الإصلاح ممكن وقابل للتحقيق. أولاً، نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات. وإنني على يقين من أن معظم الدول الأعضاء ترى أن إصلاح المجلس ضروري ومهم، ولكن عندما يتعلق الأمر ببدء المفاوضات فعلياً، حينها يقول البعض إن الوقت مبكر جداً. وبالنظر إلى أننا ناقش هذه المسألة منذ ما يقرب من ٣٠ عاماً، لا يسعني إلا أن أسأل متى ستكون مستعدين. وأرى أن الوقت قد حان الآن. وما نحتاجه حقا ليس المناقشة في حد ذاتها، بل اتخاذ إجراءات بهدف الإصلاح. ويمكننا أن نبدأ فوراً في المحادثات ونطرح نصاً على الطاولة، في المفاوضات الحكومية الدولية، حتى تتمكن الدول الأعضاء من تضيق هوة الاختلافات في مواقفها. ولا يمكن إجراء إصلاح بدون مفاوضات. ولا يمكننا أن نتوصل إلى حل توفيقى أو تقارب بين مختلف المواقف بدون مفاوضات. ويمكننا أن نفعل ذلك، فلنبدأ إذن.

ثانياً، لقد أصلحت الدول الأعضاء مجلس الأمن مرة من قبل، وأعتقد أن بإمكاننا أن نفعل ذلك مرة أخرى. ففي عام ١٩٦٣، اتخذت



الميثاق ومدفوعا بالشراكة والتضامن بين الأمم. فذلك هو السبيل الوحيد لمعالجة أوجه الضعف العالمية وتعزيز الحوار والتعامل مع التهديدات الأمنية وتحقيق طموحنا المشترك في تحقيق الاستقرار والرخاء للجميع. إننا بالتأكيد بحاجة إلى منظومة أمم متحدة تتسم بالكفاءة، لا سيما في هذه الأيام. وتؤيد بولندا تأييدا تاما الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة بمجلس أمن أكثر تمثيلا وكفاءة وشمولا. ونحن منفتحون على المناقشات الرامية إلى ضمان أن يعكس شكل المجلس الحقائق الجغرافية الراهنة على نحو أفضل. ولكن، قبل أن نمضي قدما في طريق ذلك الإصلاح الطموح، يتعين على أعضاء المجلس والمجتمع الدولي بأسره أن يدركوا تماما أن مجلس الأمن الحالي قد أصيب بالشلل فيما يتعلق بأحد التزاماته الأساسية - ضمان السلام العالمي - بسبب إساءة استخدام حق النقض من قبل أحد أعضائه الدائمين فيما يتعلق بأعماله.

فتماما إذ بدأ العالم يتعافي تعافيا معقدا جدا بعد جائحة مرض فيروس كورونا، شنت روسيا هجوما الذي لا يمكن تبريره ومن دون استقزاز وغير القانوني على أوكرانيا. وبذلك العمل والكثير غيره من الأعمال التي تلتها، تكون روسيا قد انتهكت المبادئ الأساسية المتفق عليها عالميا والملزومة قانونا. ولجأت إلى استخدام القوة في محاولة لتغيير الهيكل المتعدد الأطراف الحالي وقواعده. إن حرب روسيا على أوكرانيا تشكل أخطر تحد للأمن الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، نظرا لعواقبها العالمية والتحديات التي تفرضها على تعددية الأطراف. ويمكننا أن نرى بوضوح كيف ينتشر تأثيرها إلى ما هو أبعد من أوكرانيا وأوروبا، ولا سيما في مجالي الأمن الغذائي وأمن الطاقة. وقد رحبت بولندا، في وقت سابق من هذا العام، بقرار مبادرة استخدام حق النقض الصادر عن الجمعية العامة ٧٦/٢٦٢، الذي يفوض الجمعية بأن تجتمع تلقائيا كلما استخدم حق النقض في مجلس الأمن. وإذ أن الكرملين يهاجم باستمرار ميثاق الأمم المتحدة ويسيء استخدام حق النقض، فإننا نحتاج إلى الشفافية والمساءلة كلما استخدم حق النقض هذا.

لحق النقض. واليابان مستعدة لاستكشاف المزيد من التدابير مع الدول الأعضاء.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تصميم اليابان، بوصفها عضوا في مجلس الأمن ابتداء من الشهر المقبل، على مواصلة الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية بولندا.

**السيد غيرويل (بولندا) (تكلم بالإنكليزية):** تشيد بولندا بالهند على عقد هذه الجلسة الحيوية الحسنة التوقيت. وأود أن أعرب عن تقديري لكم، السيد الرئيس، على بيانكم. كما أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، علاوة على رئيس الجمعية العامة تشابا كوروشي، على ملاحظتهما الثاقبة.

تؤيد بولندا البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد ذكر الأمين العام في تقريره "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، الذي صدر العام الماضي، ما يلي: "تقف البشرية أمام خيار واضح ومستعجل: إما انهيار وإما تعافٍ". وأمل أن تقرنا مناقشة اليوم من تطور إيجابي ونحن نحاول الإجابة على سؤالين حاسمين. كيف يمكننا أن نبث حياة جديدة في تعددية الأطراف بعد إصلاحها؟ وكيف يمكننا أن نضمن أن يعكس المجلس الحقائق العالمية المعاصرة حتى يتمكن من صون السلم والأمن الدوليين بشكل فعال؟ ولكي نقدم إجابة كافية، يجب علينا أن نعود إلى القيم الأساسية لميثاق الأمم المتحدة التي حفزت أعمالنا لأكثر من ٧٧ عاما - السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. إنها متساوية ومترابطة بذات القدر، ولا يمكننا تحقيق واحدة من دون تحقيقها كلها.

وقد بني نظامنا الدولي على تلك القيم، وتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة بالدفاع عنها واحترامها. ويجب علينا ألا نتخلى عنها ونحن نسعى جاهدين لتحقيق التقدم والحلول العالمية. إننا بحاجة إلى أن نبني تعاوننا على قيم الحرية والديمقراطية والعدالة، بما يتماشى مع

اليوم وإعداد المذكرة المفاهيمية المعنونة "نظرة جديدة لإصلاح العمل متعدد الأطراف" (S/2022/880، المرفق). وكذلك أود الإشادة المتميزة لبلدكم الصديق لأعمال مجلس الأمن خلال شهرنا الجاري، أملاً أن تساهم هذه المناقشات في دفع الجهود الرامية نحو تعزيز نهج تعددية الأطراف بما يمكننا من التغلب على ما يواجهه مجتمعنا الدولي اليوم من تحديات معقدة ومتشعبة.

لعل ما شهده العالم في السنتين الأخيرتين من أزمات سياسية وإنسانية وصحية وأزمات الغذاء والطاقة وتحديات متنوعة كلها ساهمت في زيادة الأوضاع تعقيداً وسوءاً، بما يستوجب التوقف أمامها ويدعونا بشدة لإعادة الحسابات ومراجعة الأولويات.

فقد شكلت هذه الأزمات غير المسبوقة اختباراً قاسياً للنظام العالمي المتعدد الأطراف، وأثبت لنا وللعالم أجمع أن الحاجة إلى نظام تعددي قوي وحيوي أصبح أمراً ملحاً أكثر من أي وقت مضى، بما في ذلك أهمية التمسك بالشراكة والتضامن العالميين ومساندة القيم الجوهرية والمبادئ الأساسية للتعددية. كما تضعنا أمام ضرورة إعادة تقييم العمل الدولي متعدد الأطراف ليواكب تلك المتغيرات. ولعل ما ذكره معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش في اجتماع وزراء خارجية مجموعة العشرين الأخير، - وهنا أقتبس، بأن "النظام الدولي يواجه خطر الانهيار" وبأن "التعددية ليست خياراً، بل ضرورة"، يدعونا للتفكير في حاجتنا لاتخاذ إجراءات جديدة لانتشال عالماً من حالة الارتباك التي بات يعاني منها، والتفكير بشكل طموح للعمل نحو مستقبل أفضل من خلال التعددية.

وفي ذلك السياق، نتطلع إلى مؤتمر قمة المستقبل، الذي سيعقد في عام ٢٠٢٤، بوصفه فرصة هامة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسار المنشود لتعددية الأطراف.

ومنذ ولادة هذه المنظمة قبل أكثر من سبعة عقود صاحب عملنا خليط من الإنجازات والعثرات. وعلى الرغم من الانتقادات التي توجّه لعمل الأمم المتحدة، والملاحظات والمقترحات التي تبديها الدول الأعضاء، والهادفة لتطوير وتحسين أساليب عمل الأمم المتحدة،

فنحن على مفترق طرق التاريخ. وإذ أن العالم يواجه أزميتين مزدوجتين متفاقمتين في مجالي الأمن والبيئة، فإن الحاجة إلى حلول جماعية ملحة بصفة خاصة. غير أن نظامنا المتعدد الأطراف الذي صيغ بعناية يتعرض لضغوط هذه الأيام. وقد يعيدنا الاستقطاب الجيوسياسي المستمر إلى نظام من التحالفات الثنائية التنافسية والجمود السياسي. وقد حدد الرئيس أندريه دودا بوضوح - في حديثه أمام الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ - تعددية الأطراف الإيجابية التي تؤيدها بولندا. وقال عندئذ أن العالم يحتاج إلى

"تعددية الدول المتساوية والأمم الحرة، لا تعددية الاستيلاء والتسلسل الهرمي ... وأن الدول التي تتمتع بميزات من حيث الإمكانات والقوة ينبغي ألا تحرم الآخرين من حقهم في الاستقلال والسيادة على قدم المساواة. وعندما تُضمن المساواة يمكننا فقط الاستفادة الكاملة من إمكانات الدول من أجل الصالح العام ووفقاً للقواعد السليمة." (A/73/PV.9، الصفحة ٢٨)

إن مبادئ الأمم المتحدة بسيطة. ويجب علينا جميعاً أن نحترم التساوي في السيادة بين جميع أعضائها. ويجب علينا جميعاً أن نتصرف بحسن نية. ويجب علينا جميعاً أن نسوى نزاعاتنا بالوسائل السلمية وأن نمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. وما دمنا نراعي تلك المبادئ، فإن منظومة الأمم المتحدة ستعمل. وستكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وبالتالي سيكون من الممكن تحقيق السلام والتنمية واحترام حقوق الإنسان وإتاحة الفرص للجميع.

والتزامنا هو جعل الأمم المتحدة أفضل استعداداً للوفاء بتوقعات هذا الجيل والأجيال المقبلة، وتظل بولندا مصممة على تقديم الدعم لكل مبادرة تحقق ذلك الالتزام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد الجار الله (الكويت): بداية، يطيب لوفد بلدي الإعراب عن بالغ التقدير لوفد جمهورية الهند على ما بذله من جهد في تنظيم جلسة

المتحدة من أطر تنظم عملنا المشترك، وتأكيد حرصنا على تعزيز دور الأمم المتحدة باعتبارها حجر الزاوية للعمل الدولي المتعدّد الأطراف. **الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** سأقول الآن بضع كلمات بصفتي الوطنية.

من الواضح أننا نركز اليوم على الحاجة الملحة إلى إصلاح تعددية الأطراف. وبطبيعة الحال، سيكون لكل منا وجهات نظره الخاصة، ولكن على الأقل هناك توافق مستمر على أنه لا يمكن تأجيل هذا الأمر أكثر من ذلك. وتعتمد مصداقية الأمم المتحدة على استجابتها الفعالة للتحديات الرئيسية لعصرنا، أي الجوائح وتغير المناخ والنزاعات المرتبطة بالإرهاب.

وبينما نبحث عن أفضل الحلول، فإن ما يجب ألا يقلبه خطابنا أبداً هو تطبيع مثل هذه التهديدات. ولا ينبغي حتى أن تثار مسألة تبرير ما يعتبره العالم غير مقبول. وينطبق ذلك بالتأكيد على رعاية الدول للإرهاب العابر للحدود. كما أن استضافة أسامة بن لادن ومهاجمة برلمان مجاور لا يمكن أن يكونا بمثابة وثائق تفويض لإلقاء المواظ أمام المجلس.

وأشكر جميع أعضاء المجلس على إسهاماتهم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل أذربيجان.

**السيد رزاييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية):** إن الأمم المتحدة دعامة أساسية لتعددية الأطراف. وتشكل مقاصد المنظمة ومبادئها الإطار المعياري التأسيسي في العلاقات الدولية. ومنذ إنشاء الأمم المتحدة أنجز الكثير لتسوية المنازعات الدولية ووضع المعايير والالتزامات القانونية وإعادة الأمل إلى المتضررين من الحرب والعنف وعدم الاستقرار.

ومع ذلك، وبما أن العالم أصبح أكثر انقساماً وتصلباً وتعصباً، لا تزال الشعوب في جميع أنحاء الكوكب تعاني من النزاعات والتشريد القسري والإرهاب والنظر العنيف وعدم المساواة وانعدام الأمن. إن

إلا أننا موقنون أن منظمة الأمم المتحدة تبقى الآلية الدولية متعددة الأطراف الأكثر قبولاً ومصداقية وشرعية في مجال العمل الدولي المشترك، كما يبقى ميثاقها وما يحمله من مبادئ ومقاصد أساساً صلباً لتنظيم العلاقات بين الدول وتمييزها.

وعليه، فإننا مطالبون بتعزيز كافة السبل التي ترمي إلى تطوير عملنا المشترك. فمسألة إصلاح عمل الأمم المتحدة يجب أن تكون على سلم أولوياتنا، من خلال طرح أفكار خلاقة وأساليب مبتكرة تساهم في إضفاء الزخم المطلوب لعملية الإصلاح.

إن إصلاح العمل المتعدد الأطراف لم يعد ترفاً يمكن التراخي عنه أو تسويفه، بل هو حاجة ملحة ومسؤولية تاريخية أمام شعوبنا. فالتحديات الراهنة والأزمات الراسخة في عالمنا اليوم لا يمكن لدولة أو مجموعة من الدول التصدي لها بمفردها، ودون نظام دولي فاعل أساسه التعاون المشترك وركيزته احترام سيادة القانون وغايته تحقيق العدالة. وتعد مسألة إصلاح مجلس الأمن إحدى الركائز الرئيسية لعملية الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. وتؤكد دولة الكويت رغبتها الصادقة في دعم الجهود لتحقيق إصلاح شامل وحقيقي لمجلس الأمن، الجهاز المعني بصون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ليصبح أكثر قدرة وفاعلية في مواجهة التحديات، في إطار أكثر تمثيلاً وشفافية وحيادية ومصداقية.

إن ما نواجهه اليوم من أزمات مترابطة لا يمكن لمجلس الأمن وفق صيغته الحالية التجاوب معها. فمجلس الأمن المطلوب هو مجلس أكثر قدرة ومرونة مما يمكنه من التعاطي مع هذه الأزمات. ونؤكد في هذا السياق على أهمية انخراط جميع الدول الأعضاء بفعالية في اجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية وانفتاحها للتشاور مع جميع المجموعات التفاوضية بشكل شفاف وبناء، باعتبارها المنتدى الوحيد المعني بهذه المسألة، مع التأكيد على أهمية الأخذ بمشاغل المجموعات الإقليمية المختلفة وعدم إغفالها.

وختاماً، إن وفد دولة الكويت يتطلع إلى مناقشات اليوم باعتبارها فرصة قيمة لتجديد التزام الدول الأعضاء بما سطره ميثاق الأمم

لقد واصلت قوات الاحتلال التابعة لجمهورية أرمينيا المجاورة اللجوء إلى استفزازات مسلحة متعددة طوال فترة الاحتلال. وبسبب استفزاز مسلح على نطاق واسع في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ اضطرت جمهورية أذربيجان إلى شن عملية هجوم مضاد تتسق تماما مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الأربعة المذكورة أعلاه المعتمدة في عام ١٩٩٣. نتيجة لذلك، تحررت أراضي أذربيجان من الاحتلال العسكري الأجنبي غير المشروع الطويل الأجل.

بعدئذٍ أطلقت جمهورية أذربيجان حملة واسعة النطاق تهدف إلى إصلاح الأراضي المتأثرة بالنزاع وتعميرها. ونمد يد التطبيع والمصافحة بعد انتهاء النزاع إلى أرمينيا، وندعو الجانب الأرميني إلى التقيد بالتزاماته الدولية، ووضع حد لأنشطته غير القانونية، ووقف المطالبات الإقليمية وسحب قواته المسلحة وتشكيلاته المسلحة غير القانونية بصورة كاملة من أراضي أذربيجان، فضلا عن جبر الضرر الذي لحق بأذربيجان وشعبها مع التركيز على المفاوضات المباشرة لإيجاد حلول دبلوماسية للعلاقات بين الدول في أقرب وقت ممكن.

إننا نعتقد أن منطقتنا قد شهدت ما يكفي من الدمار والمعاناة. ونرى أنه يجب علينا أن نغتنم هذه الفرصة الفريدة لنطوي أخيرا معا صفحة التاريخ المأساوية تلك وبناء مستقبل إيجابي مشترك لصالح الأجيال القادمة.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجين في قائمة هذه الجلسة.

ونظرا لتأخر الوقت فإنني أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠  
عُلِّقَتُ الجلسة الساعة ١٣/١٥.

السياسات الرامية إلى زرع الشقاق على أسس دينية وعرقية، وبناء مجتمعات أحادية العرق، والدعوة إلى التنافر العرقي والتفوق العرقي تغذي التعصب وتزعزع استقرار المجتمعات وتقوض التعايش السلمي. وانعدام المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي هو من بين الظروف المفضية إلى إطالة أمد النزاعات أو توسيع نطاقها أو تجديدها. إن تعزيز التضامن العالمي وتعددية الأطراف وبذل الجهود المشتركة التي في صميمها الأمم المتحدة، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، هي أكثر الطرق فعالية لتحقيق أهداف السلام والتنمية المستدامة الشاملة وصون الحقوق الإنسانية للجميع. ويتحتم على جميع الدول أن تنقيد بالتزاماتها الدولية، وخاصة ما يتعلق منها باحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها. ويجب أن يلتزم المجتمع الدولي بتقديم الدعم للدول المتأثرة بالنزاعات والتي تواصل بناء السلام والتعمير وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع.

ويتطلب الأداء الفعال للنظام المتعدد الأطراف تنفيذ القرارات التي تتخذها الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. إن المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة واضحة بشأن التزامات الدول بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها. إن عدم اهتمام المجلس بالتجاهل الواضح وسوء التفسير لقراراته التي تتضمن مطالب ملزمة ليس ممارسة إيجابية.

إن حالة أذربيجان لواضحة في هذا الصدد. فعلى مدى ٢٧ عاما ظلت القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والتي تطالب بإنهاء الفوري والكامل وغير المشروط لاحتلال الأراضي الخاضعة لسيادة أذربيجان (القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)) دون تنفيذ، وتم تجاهلها في إفلات تام من العقاب، بينما شُرِدَ مئات الآلاف من السكان ومنعوا من العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم على مدى ثلاثة عقود تقريبا.